

البحث الثالث عشر:

**استراتيجية مقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف كيو
إس QS لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠**

المحاضر :

د. هشام يوسف مصطفى علي العربي
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد
كلية التربية جامعة العريش

استراتيجية مقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف كيو إس QS لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

د. هشام يوسف مصطفى علي العربي
أستاذ أصول التربية والتخطيط التربوي المساعد
كلية التربية جامعة العريش

• مستخلص:

استهدف هذا البحث توضيح كيفية تحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال: التعرف على أطر ومعايير تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات، والمحكات التي يستند إليها في تقييم الجامعات، والتعرف على أهم جهود جامعة حائل لتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات؛ مواكبة لرؤية ٢٠٣٠، ومن ثم تحديد أهم الملامح والأسس التي تستند إليها الاستراتيجية المقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف كيو إس (QS) لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. واعتمد البحث على المزاوجة بين المنهج الوصفي ومنهجية "سوات SWOT"، بهدف التعرف على مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة حائل، وتوصل إلى توافر سمعة أكاديمية جيدة للجامعة في المجتمع، وتوافر عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؛ حيث تعمل على تحقيق كفاءتهم وكفاياتهم، وتطوير برامجها الأكاديمية لتلبية متطلبات سوق العمل، حيث إن توجه الجامعة وسعيها الحقيقي يتركز على توفير مقومات جودة البحث العلمي وفقاً لأعلى المعايير العالمية، إلا أن هناك قلة في عدد الشراكات البحثية والمجتمعية للجامعة، وقلة في برامج تبادل الطلاب وتدويل أعضاء هيئة التدريس؛ مما يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية لمعالجة مثل هذه المشكلات. الكلمات المفتاحية: استراتيجية - تصنيف كيو إس (QS) - رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

A Proposed Strategy for Improving the Ranking of Hail University in QS to Achieve 2030 Vision of Kingdom of Saudi Arabia

Dr.Hisham Youssef Mustafa Ali Al-Arabi

Abstract :

This research aims at illustrating how to improve the ranking of the University of Hail in QS to achieve 2030 Vision of Kingdom of Saudi Arabia through acknowledging the frameworks and standards of QS Ranking of universities and the criteria that it is based on in assessing universities, and the efforts of University of Hail to improve its ranking in world university ranking to achieve Vision 2030 and hence determining the characteristics and basics of the proposed strategy. It made a full use of both the descriptive method and SWOT technique in order to acknowledge the availability of QS standards in University of Hail from its members, point of view. The research confirmed the preparedness of the University for Institutional Accreditation, the availability of teaching staff as the university always seeks to reach the standard rate of them to students and to achieve their efficiency and effectiveness, developing academic programs to satisfy work labor requirements, and the intent of the university to achieve the scientific research quality according to the international standards. However, the university suffers from the low number of research and community partnerships, and student exchange programs and internationalization of teaching staff so corrective actions can be taken to resolute these problems.

Key Words: Strategy- QS classification- The vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030

• مقدمة:

يشهد العالم اليوم مجموعة من التطورات والمتغيرات التكنولوجية والمعرفية التي أثرت على كافة مؤسسات المجتمع، وفي مقدمتها مؤسسات التعليم الجامعي وكيفية إدارتها، وقد صاحبها تعدد محاولات الجامعات استحداث بعض التجديدات التربوية التي مست جميع عناصر المنظومة الجامعية. وتطلبت هذه المتغيرات العالمية إعادة النظر في نظام التعليم الجامعي؛ لمواجهة التحديات المستجدة وتلبية الاحتياجات المجتمعية التي نتجت عنها، ومن ثم تسعى الجامعات -كغيرها من المؤسسات - إلى البقاء والنمو، والعمل على تطوير الاستراتيجيات وتنفيذها لتضمن لها تحقيق أهدافها.

ومن بين المتغيرات التي شهدتها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة هي رؤية ٢٠٣٠ التي حددت ضمن أحد أهدافها المتعلقة بالتعليم، بأن تصبح جامعات سعودية على الأقل ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة عالمية، وذلك بعد استيفائها لمتطلبات ومعايير التصنيفات العالمية والتي تعد من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة الجامعة ومدى تطورها، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها وسمعتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها أشهر التصنيفات العالمية التي تعكس جانباً كبيراً من جودة التعليم العالي؛ وعليه تسعى الجامعات العربية بصفة عامة الآن - كغيرها من الجامعات - إلى إيجاد ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات؛ والتي تعد حالياً أحد الأدلة التي يعتمد عليها في إعطاء مؤشرات عن ترتيب الجامعة بين تلك الجامعات العالمية، لذلك أصبح السعي وراء تحقيق مركز مرموق ضمن هذه التصنيفات هدفاً أساسياً لكل جامعة (عبد العزيز، ٢٠١٥، ٣٠٨).

ويعد التصنيف العالمي بمثابة نظام لترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي، استناداً إلى مجموعة من الإحصاءات أو الاستبانات التي توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني، أو غير ذلك من المعايير (أبو العينين وآخرون، ٢٠١٧، ٢)، كما أنه طريقة لجمع المعلومات لتقويم الجامعات والبرامج والبحث والنشاطات العلمية؛ لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة؛ مثل الطلبة الذين أنخوا دراستهم المدرسية ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم، أو أعضاء من طاقم إدارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسي (قحوان، ٢٠١٤، ١٠٨ - ١٠٩).

وتؤثر التصنيفات العالمية للجامعات بقوة في صناعة السياسات الحاكمة لمنظومة التعليم الجامعي، حيث ينظر صانعو السياسة التعليمية إليها على أنها رمز للإنجاز القومي، وأدى ذلك إلى احتدام المنافسة بين مؤسسات التعليم الجامعي داخل المجتمع الواحد من ناحية، وبين مؤسسات التعليم الجامعي في الدول الأخرى من ناحية ثانية، وعلى ضوء نتائج هذه التصنيفات، تتخذ معظم الدول إجراءات جذرية لتطوير قطاع التعليم الجامعي من خلال مراجعة

السياسات، وسن التشريعات، ومضاعفة الميزانيات، ووضع الخطط والمشروعات، لتحقيق الجودة والتميز في هذه المؤسسات. فقد أوجدت التصنيفات العالمية للجامعات ما يسمى بسياسة الرعب لدى صانعي القرارات، وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين المؤسسات التي تقع في قمة التصنيف وقدرتها على تحقيق التنافسية العالمية (ناصف، ٢٠١٦، ١٣٠).

ولقد اتجهت كثير من التصنيفات العالمية للجامعات إلى أن تضع في اعتبارها ومعاييرها لتقييم الجامعات وتحديد ترتيبها على المستوى الدولي حجم وجودة الإنتاج الفكري المعاصر لهذه الجامعات؛ فعلى سبيل المثال -لا الحصر - يعتمد تصنيف شنغهاي على أربعة معايير هي: جودة الأداء البحثي للجامعات الذي استحوذ على (٤٠٪) من الأوزان النسبية للمعايير (Shanghai Jiao Tong University, 2013)، في حين خصص تصنيف التايمز THE World University Rankings) نسبة (٣٠٪) من تقييمه للجامعات لمعدل النشر لكل عضو هيئة تدريس (2014 Times world university Ranking. Accessed 13th March)، ووضع تصنيف الويب العالمي للجامعات (Ranking Web World Universities) معيارا خاصا بالتميز؛ حيث يشتمل على عدد الأوراق العلمية المنشورة في المجلات الدولية عالية التأثير، وخصص لهذا المعيار وزنا نسبيا مقداره (١٥٪)، بينما وضع تصنيف QS معيارا خاصا بالاستشهادات، وخصص له وزنا نسبيا بمقدار (٢٠٪) (QS, 2014, 2).

وتعد الجامعات السعودية من أكثر الجامعات العربية حرصاً على معرفة تصنيفها ضمن الجامعات عالمياً، من خلال تجميع وتحليل الإنتاج الفكري الخاص بها المنشور عالمياً، والسعي إلى إيجاد منظومة متكاملة لإدارة معلومات الأبحاث المنشورة في أوعية نشر عالمية، من أجل حجز مرتبة متقدمة بين الجامعات العالمية. فقبل عدة سنوات ماضية أظهرت نتائج بعض التصنيفات الدولية للجامعات حصول الجامعات السعودية على مراتب متدنية، مما تسبب في صدمة لدى المجتمع السعودي على وجه العموم، والمجتمع الأكاديمي على وجه الخصوص، وخيبة أمل شهدت على إثره الساحة السعودية على المستويين الرسمي والشعبي، وفي مختلف منابر الرأي والإعلام، تجاذبا حمل عددا من التفسيرات والتأويلات لهذه النتائج المخيبة للأمال والطموحات المتوقعة من قطاع التعليم الجامعي، بوصفه القطاع الرئيس الداعم لأهداف التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، الذي يحظى بدعم غير محدود ماديا ومعنويا من قبل القيادة السياسية وكافة شرائح المجتمع السعودي.

وفي ظل الدعم الكبير الذي تحظى به جهود تطوير التعليم الجامعي، ودعم مسيرة الجامعات في الارتقاء بجودة التعليم، وتحقيق الريادة البحثية من قبل الحكومة السعودية، فقد عملت الجامعات السعودية في الآونة الأخيرة على وضع الخطط الاستراتيجية المناسبة لتحسين وضعها الأكاديمي والبحثي بوجه عام، وترتيبها في التصنيفات الدولية بشكل خاص، من خلال الاهتمام بتحسين كافة

عناصر المنظومة الجامعية، وفي مقدمتها الكفاءة البحثية والفعالية التدريسية، مما نتج عنه حصول بعض الجامعات السعودية على مراتب متقدمة في التصنيفات الدولية.

ووفقاً لآخر التصنيفات العالمية فقد دخلت جامعتان سعوديتان ضمن تصنيف الجامعات Quacquarelli Symonds QS البريطاني لعام ٢٠٢٠، والذي يشمل ترتيب أفضل ١٠٠٠ جامعة في العالم من نحو ٣٠ ألف جامعة ومعهد عال في ٢٣٨ دولة وفق بيانات العام الدراسي ٢٠١٩؛ وهما: جامعة الملك عبد العزيز، حيث جاءت في المرتبة ١٨٦ مكرر، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي جاءت في المرتبة ٢٠٠ مكرر (QS, 2020, 12).

وجامعة حائل - كغيرها من الجامعات السعودية - تسعى إلى إيجاد مكان لها في التصنيفات العالمية، وتحسين ترتيبها في تصنيف QS لتلبية متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من خلال بناء القدرة التنافسية للجامعة، وأن تكون لها رؤية استراتيجية عالية وأهداف ذات صبغة دولية، وإضفاء البعد الدولي على أنشطة التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وإمتلاك ميزة تنافسية تؤهلها لاجتذاب المزيد من المتميزين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين، وفتح مزيد من قنوات التواصل للاستفادة من خبرات الجامعات العالمية؛ عن طريق التعاون الدولي متمثلاً في برامج التوأمة، والتبادل العلمي، والشراكات البحثية، الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة للتعرف على درجة التوافر والأهمية لتلك المتطلبات في الجامعة، بوصفها مدخلاً لتحقيق وتحسين ترتيب الجامعة في تصنيف QS.

وقد انشغلت عديد من البحوث والدراسات بالوقوف على تحول الجامعات السعودية نحو تحسين ترتيبها في التصنيفات الدولية للجامعات، حيث تناولت دراسة (العباد، ٢٠١٧) متطلبات رفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وحاولت تحديد معوقات رفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود، وإلى صياغة نموذج مقترح لزيادة القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وقدمت نموذجاً مقترحاً لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء خبرات وتجارب الدول المتقدمة؛ بهدف تطوير وظيفة التدريس الجامعي، وتطوير وظيفة البحث العلمي، وتطوير وظيفة خدمة المجتمع.

وهدفَت دراسة (الأحمدي، ٢٠١٣) إلى الوقوف على مستوى جودة التعليم للطلبة السعوديين في الخارج، بحسب ترتيبها في تصنيفي شنغهاي و كيو إس عام ٢٠١٠، وأهم الصعوبات التي تواجههم في سبيل الوصول لذلك، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين قيد الطلبة السعوديين وبين ترتيب الجامعات في تصنيفي شنغهاي و كيو إس (QS)، في كل دولة من الدول الأربعة؛ على حدة أو بصورة مجتمعة، وأكدت وجود صعوبات تحول بين الطلبة السعوديين وحصولهم على

تعليم عالي الجودة؛ ومن أهمها: افتتار موقع وزارة التعليم العالي السعودي إلى وجود قاعدة بيانات تفصيلية دقيقة ومحدثة عن الجامعات ذات الترتيب المتقدم في التصنيفات العالمية.

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة (Robinson and Calero, 2014) إلى التعرف على مجالات ترتيب الجامعات التي تركز على مخرجات البحث الأكاديمي فيها، وتطوير حالة البحث للوحدات النظامية لجامعتين من الجامعات الأسبانية؛ هما جامعة جرانادا وجامعة بومب فابرا، واستخدمت نظامين للتصنيف؛ وأظهرت الدراسة الاختلافات بين الجامعات المأخوذة من الأشكال النظامية التي تحتوي على أكثر من مادة أكاديمية للإدارة الجديدة في الجامعات، وأكدت الدراسة على أن الترتيب عن طريق المجالات يجب أن يوضح منهجية بناء هذه المجالات.

أما دراسة (الحوت وتوفيق، ٢٠١٥) فقد سعت إلى توضيح متطلبات الوصول بالخدمات التعليمية بالجامعات المصرية إلى مستوى العالمية لتسطيع الوقوف على قدم المساواة في التنافسية مع جامعات الدول المتقدمة، وتوصلت إلى تراجع المكانة للجامعات المصرية، وذلك ما أكدته التصنيفات العالمية الأخيرة، وتوصلت إلى عجز الجامعات عن تلبية المتطلبات التي تفرضها المعايير والمؤشرات للتصنيفات العالمية مما كان له الأثر على مستوى جودة الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي، وأكدت على أهمية رفع القدرة التنافسية للخدمات التعليمية بالجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية.

وعلى الرغم من محاولة جامعة حائل كغيرها من الجامعات العربية الدخول في خضم التنافسية العالمية؛ من خلال العمل على تحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية، وفي مقدمتها تصنيف QS، فإن هذه المحاولات لم تحقق مستوى النجاح المأمول؛ نتيجة بعض المعوقات ومنها:

« ضعف الحوافز المعنوية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس، والاعتماد على طرق تقليدية في التدريس، وضعف الكفاءة الأكاديمية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس وخاصة في فروع الجامعة، وعدم تخصيص جزء من ميزانية الجامعة لدعم البحث العلمي للهيئة التدريسية بالفروع، وقلة وجود معايير معلنة لتقييم البحوث العلمية، وضعف العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي (سعد، ٢٠١٧م - ٩٤ - ٩٨).

« تأخر الجامعة في استحداث وحدة تنظيمية يعول عليها في العمل على تحسين التصنيف الدولي للجامعة، وفق توجه مستقبلي محدد المعالم والرؤى، وضعف نسبة الإنفاق على البحث العلمي والدراسات العلمية المهمة، وعدم دعمها من الجهات الخاصة.

« عدم وجود نظام معلن لدعم حقوق الملكية الفكرية للباحثين، وضعف النشر الإلكتروني لأبحاث أعضاء هيئة التدريس، وغياب المناخ المشجع على الإبداع البحثي (النايف، ٢٠١١م، ٢٥٦ - ٢٥٧).

ومن هنا يأتي هذا البحث محاولة جادة لوضع استراتيجية مقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف "كيو إس QS" الدولي مما يسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومبادراتها في حصول الجامعات السعودية على مراكز متقدمة على مستوى العالم، وتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع معايير هذا التصنيف وتلبية متطلباته، وهو ما ينعكس بالإيجاب على مستوى الأداء الجامعي.

• مشكلة البحث:

نظرا لتزايد أهمية الجامعة في مجتمع المعرفة والتنافسية العالمية، بدأت دول كثيرة في النظر إلى إنشاء جامعات عالمية المستوى، باعتبار ذلك هدفا وطنيا؛ لأن الجامعات تقوم بدور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ومحفزة على النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية، وتتوقف تنافسية الجامعات على مدى امتلاك الجامعة القدرة على التنافس في المجالات الحيوية؛ مثل البرامج الدراسية، ومواصفات الهيئة التدريسية، واستخدام التكنولوجيا، والأبحاث العلمية، ونمط الإدارة، ونظم الجودة؛ وغيرها من جهة، وجودة الخريجين المتميزين لملاءمة احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي؛ من جهة أخرى. ورغم توافر العديد من المزايا التي تمتلكها جامعة حائل؛ ومنها: الميزانية المالية الكبيرة سنويا (أكثر من مليار ريال سعودي) - عدد كبير من الطلبة الدوليين - بنية تقنية قوية... إلى غير ذلك من الإمكانيات التي لم يستثمر وجودها وتوظيف بما يحقق الهدف المنشود. إلا أنه، ومن خلال خبرة الباحث في العمل بمجال الجودة والاعتماد بجامعة حائل، وواقع الجامعة وتصنيفها عربيا ودوليا، يوجد العديد من الشواهد والدلائل والمؤشرات التي تؤكد على أن جامعة حائل تعاني بعضا من المعوقات التي تحول دون وصولها للمركز المأمول في التصنيفات العالمية للجامعات، ومن هذه الشواهد:

- ❖ عدم تحقيق مركز متقدم في التصنيفات الدولية، وقلة توظيف الميزانية الكبيرة للجامعة في العمل على إيجاد واستحداث مقومات التميز، وخروج جامعة حائل من قائمة أفضل ١٠٠ جامعة في التصنيف العربي للجامعات.
- ❖ ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وتوظيف نتائجه، وغياب الآلية الواضحة لربط البحوث العلمية بالخطط التنموية، وضعف الإنفاق على البحث العلمي وقلة مصادر تمويله البديلة، وقلة الشراكات البحثية بين الجامعة والجامعات المتميزة (أبو شاو، ٢٠١٨م، ٣٣١).
- ❖ اتساع الهوة بين مدخلات الجامعة ومخرجاتها، ونقص التدريب والتأهيل للقيادات، وغياب البعد الاستراتيجي في عمليات التطوير، وغلبة التنميط في كثير من النظم والممارسات التي تنتهجها الجامعة؛ بحكم كونها جامعة حكومية (العودة، ٢٠١٩م، ٦٧ - ٦٨).

ولذا يحاول البحث الحالي وضع استراتيجية مقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ وذلك من خلال الارتقاء بالسمعة الأكاديمية للجامعة، وتحسين كافة الممارسات الأكاديمية والإدارية

بها، وتعزيز انخراطها في دراسة قضايا المجتمع المحلي، وتلبية متطلبات سوق العمل.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- « ما أطر ومعايير تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات؟
- « ما مسارات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومتطلباتها؟
- « ما أهم جهود جامعة حائل لتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات مواكبة لرؤية ٢٠٣٠؟
- « ما مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
- « ما الملامح والأسس التي تستند إليها الاستراتيجية المقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

• أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في توضيح كيفية تحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال:
- « التعرف على أطر ومعايير تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات والمحكات التي يستند إليها في تقييم الجامعات.
- « استعراض وتحليل مسارات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومحاورها وأهدافها وبرامجها ومتطلباتها.
- « التعرف على أهم جهود جامعة حائل وفق تحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات لمواكبة رؤية ٢٠٣٠.
- « الوقوف على مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- « تحديد أهم الملامح والأسس التي تستند إليها الاستراتيجية المقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف كيو إس (QS) لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

• فروض البحث:

- حاول البحث الحالي التحقق من صحة الفروض الآتية:
- « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل تعزى لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد)
- « لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل تعزى لمتغير الجنس/ النوع (ذكر - أنثى).

« لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل تعزى لتغير التخصص (تخصصات إنسانية - تخصصات علمية - تخصصات صحية).

• أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط الآتية:

« مواكبة موضوع البحث لتوجهات المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم في تطوير التعليم الجامعي وتحسين الجودة التعليمية، بما يسهم في تحقيق مسارات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومبادراتها التي أكدت على أهمية دخول ٥ جامعات سعودية بين أفضل ٢٠٠ جامعة عالمياً، بالإضافة إلى ما تؤكد المؤشرات التعليمية لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ على تحقيق جودة البحث العلمي والإبداع المعرفي.

« استعراض تصنيف كيو إس وتحليل أطره ومعاييرهِ وبيان أهميته في تحقيق مكانة ريادية للجامعات، وكذلك تحقيق معايير جودة التعليم والميزة التنافسية للجامعات انطلاقاً من كون هذا التصنيف أصبح ينظر له بوصفه عنصراً مساعداً للطلاب في عملية اختيار الجامعة المناسبة للالتحاق بها، ولأرباب العمل في عملية انتقاء الخريجين وتوظيفهم في مؤسساتهم، وللحكومة وصانعي السياسات في تقييم جودة مؤسسات التعليم العالي ومستواها العالمي، وللمؤسسات التعليمية العالي في المساعدة على تقييم أدائها مقارنةً ببقية المؤسسات.

« إلقاء الضوء على قضية تصنيف وترتيب الجامعات عالمياً، والاستفادة من معايير ومؤشرات مؤسسات التصنيف في الكشف عن أهم الاختلافات التي أدت إلى غياب أو تراجع العديد من الجامعات العربية في تلك التصنيفات، بهدف معالجتها وضمان ترتيب متقدم في قوائم تصنيف الجامعات العالمية، في ضوء المقترحات التي سوف يتوصل إليها البحث الحالي.

« المساهمة في تحديد متطلبات وآليات تحسين ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية؛ من خلال رسم معالم استراتيجية مقترحة لتحقيق لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتلبية متطلبات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

« إمكانية الاستفادة القيادات الأكاديمية بجامعة حائل من النتائج التي قد يتوصل إليها البحث فيما يتعلق بأهم المشكلات التي تواجهها الجامعة في الارتقاء بمستوى أدائها، ومن ثم العمل على معالجتها، مما ييسر فرص الالتحاق بمركز متقدم في تصنيف QS.

• منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي؛ حيث يعد من أنسب المناهج لمعالجة مثل هذا الموضوع، من خلال وصف الموضوع وتشخيصه والاستفادة من معطيات الواقع المعاش في رسم معالم الإطار المستقبلي لمعالجة القضية البحثية. وقد استهدف التعرف على مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. كما تم الاعتماد على منهجية "سوات SWOT" بهدف الكشف عن مواطن القوة والضعف، والفرص الممكنة والتهديدات المحتملة لعملية التحسين والتطوير لترتيب الجامعة، ومن ثم طرح البدائل الاستراتيجية التي يتم على ضوءها النظر في الوضع المستقبلي لترتيب الجامعة في تصنيف QS، مما يساعد في وضع استراتيجية مقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق مسارات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

• حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية:

- ◀ الحد الموضوعي: اقتصر البحث على تحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تناول أطر ومعايير تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات والمحكات التي يستند إليها في تقييم الجامعات، وجهود جامعة حائل في تحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات؛ لمواكبة رؤية ٢٠٣٠، وواقع توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى الملامح والأسس التي تستند إليها الاستراتيجية المقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف كيو إس (QS) لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- ◀ الحد البشري: اقتصر البحث الحالي على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة حائل (أستاذ مساعد - أستاذ مشارك - أستاذ).
- ◀ الحد الزمني: تم تطبيق أداة الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

• مصطلحات البحث:

١- ترتيب الجامعات (University ranking):

يعرف ترتيب الجامعات بأنه قوائم معدة بطريقة مقارنة، تبعا لمجموعة من المؤشرات العامة، ترتيبا تنازليا، ويتم عرضها في صورة جداول من الأفضل إلى الأسوأ، طبقا لما تحرزه من نقاط وفق مجموعة من المعايير (النجار، ٢٠١٩، ١٨٢).

كما يعرف ترتيب الجامعات بأنه العملية التي يتم فيها تصنيف أو ترتيب الجامعات ومعاهد التعليم العالي تبعا لمجموعة من المعايير الموضوعية المحددة سلفا، سواء أقامت به جهة حكومية، أم غير حكومية، أم عن طريق وسائل الإعلام (مصطفى، ٢٠٠٨، ١٠٤).

ويعرف ترتيب الجامعات إجرائيا في هذا البحث بأنه ترتيب جامعة حائل في تصنيف "كيو إس QS" وفقا لمدى تطبيقها لمعايير التصنيف العالمي المحددة من قبل الجهة الصادرة له.

٢- التصنيف العالمي للجامعات (World University Rankings):

يعرف التصنيف العالمي بأنه منهجية لترتيب الجامعات ترتيبا تنازليا على أساس مجموعة من المعايير توجد في التصنيف، شكل جديد أو صيغة مبتكرة من صيغ تقويم التعليم العالي، العملية التي يتم فيها تصنيف أو ترتيب الجامعات

ومعاهد التعليم العالي تبعاً لمجموعة من المعايير الموضوعية، سواء أقامت به جهة حكومية، أم غير حكومية، أم عن طريق وسائل الإعلام (ناصف، ٢٠١٦، ١٣٦).

كما يعرف التصنيف العالمي أنه "قائمة للجامعات يتم ترتيبها بناءً على مجموعة من المؤشرات، يعتمد بعضها بشكل أساسي على مؤشرات البحث العلمي، وبعضها الآخر يعتمد على إجراء المسوح (Mahassen Nadim, 2011, P.1).

ويمكن تعريف التصنيف العالمي للجامعات إجرائياً بأنه: نظام لترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي؛ من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير المعدة من بعض المنظمات العالمية للحكم على مستوى جودة هذه الجامعات، واستطلاع رأي الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني، ويتم تحكيم معايير التقييم من خلال المختصين لضمان توافر المؤشرات والبنود وفق التصنيف المراد الحصول عليه.

٣- تصنيف "كيو إس" (QS classification):

يعرف تصنيف "كيو إس" بأنه "تصنيف سنوي للجامعات حول العالم يتم نشره عبر الشركة البريطانية كواكاريلي سيموندس Quacquarelli Symondos، والتي كانت بالأصل تنشر تصنيفاتها عبر منشورات صحيفة التايمز للتعليم العالي من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ تحت اسم "تصنيف جامعات العالم لصحيفة التايمز للتعليم العالي وكواكاريلي سيموندس".

٤- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ (The vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030) هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية، وهي العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي، تتكامل وتتسق مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف الوطن (وثيقة الرؤية، ٢٠١٦، ٦).

وهي الرؤية التي أعلنتها المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٨/٧/١٤٣٧هـ، بعنوان "مشروع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، والتي وضعها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث يعد التعليم أحد مرتكزات الرؤية بهدف تطوير ورفع مخرجات ونواتج التعلم لدى الطلاب (الحازمي، ٢٠٢٠، ٤٠١).

ويمكن تعريف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إجرائياً بأنها "رؤية شاملة وطموحة لإحداث نقلة نوعية في المجتمع السعودي، وضعتها الحكومة السعودية وأعلنتها بتاريخ ١٨/٧/١٤٣٧هـ، وترتكز على مرتكزات ثلاثة هي: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي. وحددت الرؤية ثلاثة محاور رئيسة تتكامل مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف المملكة وهي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، كما وضعت ٩٦ هدفاً استراتيجياً ينبثق من الركائز الثلاث: المستوى الأول (الأهداف العامة) - المستوى الثاني (الأهداف الفرعية) - المستوى الثالث (الأهداف التفصيلية)، ولقد بُنيت الرؤية على أساس دورة تخطيط استراتيجي مدتها خمس سنوات مع تعديلات سنوية وربيع سنوية".

• الدراسات السابقة:

يمكن استعراض الدراسات السابقة على النحو الآتي:

« هدفت دراسة ثاكور (Thakur, 2007) إلى توضيح تأثير تصنيفات الجودة المحلية والدولية والتخصصية على وضع الجامعات الأسترالية؛ وطنيا وعالميا، من خلال تحليل الكتابات النظرية وبيانات إحصائية، وتوصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات من بينها أن تلك التصنيفات ذات تأثير لا يستهان به على تصورات وسلوكيات وتوجهات أصحاب المصلحة الرئيسيين (مثل: الطلاب، وأولياء أمورهم، وأرباب العمل، وصانعي السياسات والمجتمع)؛ فترتيب الجامعة يؤثر على الطلاب في صنع القرار في اختيار مؤسسات التعليم العالي، وأن سمعة جامعة موناش -مثلا- في التصنيفات العالمية كان عامل الحسم في اختيار معظم الطلاب للتسجيل بها؛ وخاصة الطلاب الأجانب الذين يدرسون في أستراليا، وطلاب شركات التعليم التعاوني.

« تناولت دراسة روبرتس وطومسون (Roberts & Thompson, 2007) العلاقة بين قيد الطلبة ومعايير القبول وترتيب الجامعات باستخدام بيانات مؤسسية لـ (٢٥) جامعة في خمسة تخصصات؛ هي: علوم الحاسوب، والكيمياء، والتمريض، وهندسة البناء والعمار، والهندسة الميكانيكية. وتوصلت إلى أن معامل الارتباط بين القيد وترتيب الجامعة للطلبة الدوليين قد بلغ ٠,٣ ، على حين بلغت قيمة الارتباط بين قيد الطلبة البريطانيين وبين رتبة الجامعة ٢,٤٩ في أعلى قيمة لها في جامعة ميتروبوليتان، وأن هناك علاقة صعود أو انخفاض قوية بين ترتيب الجامعة وبين الجودة الأكاديمية للطلبة المقبولين بلغت قيمة الارتباط فيها ما بين ٠,٧١ و ٠,٨٠.

« هدفت دراسة (مصطفى، ٢٠٠٨) إلى التعرف على العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، وكذا تقديم التوصيات والمقترحات لتحسين رتب الجامعات المصرية في الترتيبات المختلفة للجامعات. وتوصلت إلى أن تأثير العوامل الواردة بالاستبانة على رتب الجامعات المصرية جاء بدرجة كبيرة، وإلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين أفراد العينة، تبعا للعوامل الإدارية والسياسية والتعليمية والاقتصادية لمتغيري الدرجة الوظيفية، ومكان التواجد، بينما وجدت فروقا دالة إحصائية تبعا لمتغير التخصص، وكانت الفروق في اتجاه فئة ذوي التخصص النظري أكثر العوامل تأثيرا في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات من وجهة نظر أفراد العينة..

« حاولت دراسة هوانغ (Huang, 2011) إجراء تحليل مقارن بين أشهر ثلاثة تصنيفات عالمية، ويركز على عدد من الأبحاث الدولية والأداء البحثي للجامعات في العالم، وهم: تصنيف HHEACT، وتصنيف شنغهاي بالصين الذي يركز على تقييم أداء الجامعات من خلال مجموعة من المؤشرات؛ مثل عدد الحاصلين على جائزة نوبل، وتصنيف QS الذي يركز على إعطاء وزن نسبي لكل جامعة. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت إلى عدد من

النتائج؛ من أهمها: وجود اختلافات جوهرية بين أول عشرين جامعة في التصنيفات الثلاثة باستثناء جامعة هارفارد التي حققت المركز الأول.

« هدفت دراسة خسروجردي (Khosrowjerdi, 2012) إلى التأكد من حقيقة أن مؤشرات التصنيفات تتشابه فيما بينها، وتساءلت الدراسة: هل يمكن دمج التصنيفات العالمية للجامعات في تصنيف واحد؛ لضمان عدم تكرار المعايير والمؤشرات فيما بينها؟، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن التصنيفات الستة تختلف فيما بينها في المؤشرات المتبعة في كل تصنيف، وأكدت على توازي النتائج فيما بينها، كما أوضحت موضوعية التصنيفات، وعدم مجاملة التصنيفات للجامعات الدول صاحبة التصنيف.

« هدفت دراسة (بو طبة، ٢٠١٣) إلى الكشف عن موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية، وتبيين مختلف المؤشرات المعتمدة في أهم التصنيفات العالمية للجامعات، مع تسليط الضوء على مكانة الجامعات العربية ضمن هذه التصنيفات. وقد تم استخدام المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن الجامعات العربية تذيلت الترتيب ضمن التصنيفات العالمية؛ وذلك راجع إلى العديد من المشاكل التي تحول دون رفع جودة التعليم العالي في البلدان العربية، إضافة إلى عدم ملائمة هذه التصنيفات.

« هدفت دراسة بافدي (Pavdy, 2014) إلى عقد مقارنة بين التصنيفات العالمية للجامعات التي تعتمد على المعايير التقليدية مثل جودة التعليم، ونوعية أعضاء هيئة التدريس، ومخرجات البحث العلمي، وبين التصنيفات التي تعتمد على مواقع الإنترنت، وأيضا المقارنة بين تصنيفين يعتمدان على مواقع الإنترنت؛ وهما ويومتركس، والتصنيف حسب شهرة الموقع الإلكتروني. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها: أن قيمة معامل الارتباط بين تصنيف ويومتركس وشنغهاي كانت (٠.٥٢٧٧) مما يشير إلى أن هناك اتفاقا كبيرا بين التصنيفين، في حين جاءت قيمة معامل الارتباط بين تصنيف ويومتركس والتايمز (٠.٣٣٣٣) مما يشير إلى أن الاتفاق بين التصنيفين أقل.

« هدفت دراسة (محمود، ٢٠١٥) إلى التعرف على التصنيفات العالمية للجامعات وإمكانية إفادة الجامعات العربية منها، وكذا التعرف على نشأة وتطور التصنيفات العالمية للجامعات، وتحليل أشهرها، وإبراز مختلف الانتقادات التي وجهت لمنهجية تقييم هذه التصنيفات ومختلف معاييرها ومؤشراتها، بالإضافة إلى تبين مراكز الجامعات العربية وفقا لقوائم هذه التصنيفات. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض البحوث السابقة وتحليلها، وكذا استخدام التحليل النقدي لبعض التصنيفات ومنهجياتها ومؤشراتها.

« تناولت دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٥) أهمية النشر الدولي معيارا لتصنيف الجامعات عالميا، وفقا للمعايير المعروفة لتصنيف الجامعات في العالم. وتقدم الدراسة عرضا لأشهر التصنيفات العالمية للجامعات؛ وهى على الترتيب: تصنيف شنغهاي، وتصنيف التايمز، وتصنيف الويبومتريكس، وتصنيف QS؛ من حيث التعريف بالتصنيف وأهدافه والمعايير التي يقوم عليها، وإبراز الوزن

النسبي لكل معيار، بالإضافة إلى ذلك يتم توضيح أوائل الجامعات المصنفة عالمياً في كل تصنيف بصفة عامة، وتوضيح ترتيب جامعة القاهرة بصفة خاصة؛ سواء على مستوى الجامعات العالمية أو العربية أو المصرية في كل تصنيف.

« حاولت دراسة (قاسمي وسليمان، ٢٠١٦) معالجة إشكالية التصنيف الدولي للجامعات، متخذة من التعريف بعناصر ومكونات أبرز النظم الحديثة لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي في العالم مادة للتحليل، معتمدة في ذلك على تناول متدرج، يتدرج بتوضيح المعاني والدلالات المختلفة لمصطلح التصنيف الدولي للجامعات، مروراً بالسياق التاريخي لنشأته وتطوره، ومن بعده العوامل الكامنة وراء بروز الحاجة إليه، وكذا تصاعد أهميته في الوسط الأكاديمي، وصولاً إلى استعراض مؤشرات وتفاصيل أربعة نماذج منه، بوصفها الأكثر ريادية ومصداقية في الأوساط الأكاديمية، وتتمثل في: تصنيف شنغهاي، ملحق التاييمز الأسبوعي (THES Q-S)، الويب ماتريكس، تصنيف التاييمز، وانتهاءً بخاتمة تعبر عن منطق التحليل الذي التزم به الباحث.

« تناولت دراسة (ناصف، ٢٠١٦) بالتحليل تصنيفين من أهم التصنيفات العالمية للجامعات، وقدمت الدراسة عرضاً موجزاً عن نشأة التصنيفات المحلية للجامعات التي وجدت في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكانت الأساس الذي تطورت عنه التصنيفات العالمية للجامعات، وقدمت الدراسة رؤية مقترحة ترى أنها يمكن أن تسهم في تطوير الجامعات المصرية ومؤسسات التعليم العالي، حتى يكون بإمكانها المنافسة على المستوى المحلي والعالمي وتحقيق رتب متميزة في التصنيفات العالمية للجامعات.

« هدفت دراسة (الصقري، والمحميد ٢٠١٧) إلى معرفة العلاقة بين تقويم برامج التدريب وانعكاسها على قدرة الجامعات السعودية على التنافسية في املؤشرات العالمية، وذلك من خلال الاستدلال بجودة تقويم البرامج التدريبية في إدارات التطوير الجامعي من الرتبة التصنيفية التي تحصل عليها الجامعة في المؤشرات العالمية. وتوصل البحث إلى نتائج من بينها أن اعتماد مدخل تصنيف الجامعة وقدرتها على التنافسية كأحد طرق تقويم التدريب للبرامج المقدمة من إدارة التطوير الجامعي في المملكة من أقصر الطرق لدخول الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية، كما قدم البحث مجموعة من التوصيات من بينها إبرام اتفاقيات تعاون بين إدارة التطوير الجامعي في الجامعات السعودية وبين مراكز التدريب العالمية، والاستعانة بخبراء منها للنظر في عملية تقويم برامج التدريب، وإعادة هيكلتها لتضمن تصنيف الجامعة كأحد طرق التقويم، وانتهى البحث بتقديم مجموعة من الدراسات المقترحة.

« هدفت دراسة (دهان وبوعتروس، ٢٠١٧) إلى الكشف عن ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالمية؛ لا سيما تصنيف شنغهاي، تصنيف QS، وتصنيف Webometrics، والبحث عن مكامن الخلل في عدم ظهورها ضمن هذه التصنيفات، أو ظهورها المتدني في بعض التصنيفات، وتقديم بعض الحلول

والمقترحات لهذه الوضعية. وتوصلت إلى غياب الجامعات الجزائرية عن تصنيف شنغهاي وتصنيف QS؛ ويعزى ذلك إلى طبيعة هذه التصنيفات ولواقع وخصوصية هذه الجامعات، وحصولها على ترتيب جيد على المستوى العربي والإفريقي حسب تصنيف Webometrics.

« هدفت دراسة (أبو العينين وآخرون ٢٠١٧) إلى توضيح أهمية التدريس عن بُعد لأعضاء هيئة التدريس الدوليين كبديل لنسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين للعدد الكلي في معيار النظرة العالمية للجامعة طبقاً لتصنيف كيو إس؛ من حيث التعريف بالتصنيف، وأهدافه، والمعايير التي يقوم عليها، وإبراز الوزن النسبي لكل معيار، بالإضافة إلى ذلك يتم توضيح أوائل الجامعات المصنفة عالمياً في التصنيف بصفة عامة وتوضيح ترتيب جامعة بنها بصفة خاصة؛ سواء على مستوى الجامعات العالمية أو الأفريقية أو العربية أو المصرية في التصنيف. كما يتم توضيح دور جامعة بنها في تحسين مؤشر أعضاء هيئة التدريس الدوليين.

« وتناولت دراسة (عارف وآخرون، ٢٠١٨) المواءمة بين جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل السعودي وفق الرؤية من خلال: تحديد اهم متطلبات سوق العمل السعودي. إضافة الى التعرف على وجهة نظر الجامعة (الممارسين) والمجتمع (المستفيد الخارجي) ومدى رضائهم عن جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية. علاوة على ذلك تقديم تصور مقترح لكيفية المواءمة بين مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ومتطلبات سوق العمل وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي في تناول موضوع الدراسة، وتم اختيار عينة ملائمة (المريحة) من الجامعات الحكومية الحاصلة على الاعتماد المؤسسي حتى ٢٠١٨/١/١م، ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة: متوسط الرضا العام عن جودة مخرجات التعلم وفق آراء عينة البحث (قيادات وأعضاء هيئة تدريس، الخريجين، أرباب العمل) جاء بدرجة جيد جداً وبمتوسط حسابي (٣.٥٩). ومن أهم توصيات البحث: ضرورة أخذ الجامعات بأهم متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي توصل اليها البحث وتطوير خططها وبرامجها في ضوء هذه المتطلبات.

« هدفت دراسة (التوم، ٢٠١٨) إلى دراسة معايير ويومتركس، ومعرفة ترتيب الجامعات السودانية وفقاً لهذه المعايير، وسبل تحسين ترتيب موقع الجامعات السودانية، وقد تم اختيار تصنيف ويومتركس لعدم وجود الجامعات السودانية بالتصنيفات الأخرى، ووجودها في هذا التصنيف وإن بمراكز متأخرة. وتوصلت إلى احتلال الجامعات السودانية مراتب متأخرة في هذا التصنيف، رغم الجهود التي تبذلها هذه الجامعات في العقد الأخير، وأنه توجد بعض الفرص للجامعات السودانية لتدعيم مركزها التنافسي، ويعينها هذا التدعيم على تحقيق أهدافها؛ كالتعاون مع الجهات البحثية، والتعاون مع بعضها البعض، وتحفيز الباحثين على النشر الدولي عبر الباحث العلمي.

« هدفت (كمال وآخرون، ٢٠١٩) إلى وصف وضعية ومكانة الجامعة الجزائرية من خلال ترتيبها في التصنيف الدولي للجامعات (تصنيف "شغهاي" و"ويبومتريكس ٢٠١٩")، حيث تم تشخيص هذه الوضعية التي أظهرت أن مستوى أداء الجامعات الجزائرية لم يرق بعد إلى مستوى جامعات العالم المتقدم، وأنها ليست المرة الأولى التي تصنف فيها الجامعات الجزائرية في مراتب متأخرة جداً، ولا تليق بسمعة بلد بحجم الجزائر، كما لا يعكس هذا الترتيب المتدني النتائج المأمولة، رغم ما تخصصه الدولة من ميزانيات كبيرة لقطاع التعليم العالي، ورغم توفر الإمكانيات البشرية والمادية المناسبة.

« سعت دراسة (الخنيزان، والخضيري، ٢٠١٩) إلى الكشف عن متطلبات الريادة العالمية في الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية، في ضوء رؤية المملكة (٢٠٣٠)، والوصول إلى مقترحات تسهم في تحقيق الريادة العالمية في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة (٢٠٣٠)، وتبرز أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوع برنامج الريادة العالمية للجامعات السعودية، والذي أطلقته وزارة التعليم العالي كأحد برامج الجودة النوعية في الجامعات السعودية، والذي يهدف إلى إخراج الجامعات السعودية ومؤسسات التعليم العالي السعودي من إطار المحلية في الفكر، والأداء، والتأثير، والعلاقات، للوصول إلى الآفاق العالمية. وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها: تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف؛ إلى التركيز على مبدأ تهيئة فرص العمل، والشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة والخاصة والخريجين. ومن مقترحات تحقيق الريادة العالمية في الجامعات السعودية: إعداد استراتيجية وطنية لريادة الجامعات، والحرص على زيادة الوعي بمتطلبات الريادة العالمية لدى منسوبي الجامعة وأهميتها للجامعة، ومنح الحوافز للجامعات التي تسعى لتطبيق الريادة العالمية، وزيادة البحث العلمي والدراسات في هذا المجال.

« هدفت دراسة (الزامل ٢٠٢٠) إلى تحديد مستوى التخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: (تحديد أهداف - إعداد ووضع - تنفيذ - متابعة - تقويم)، بالإضافة إلى تحديد العقبات التي تواجه التخطيط للتنمية المستدامة، والتوصل لمجموعة من المقترحات للتخطيط للتنمية المستدامة في المجتمع السعودي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد استخدمت منهج المسح الاجتماعي الشامل وطبقت على أعضاء هيئة التدريس (الخبراء الأكاديميين في مجال التخطيط للتنمية المستدامة) بعينة من الجامعات السعودية (الأميرة نورة بنت عبد الرحمن بالرياض - الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - الملك سعود بالرياض - أم القرى بمكة المكرمة - الملك عبدالعزيز بجدة) وعددهم (٥٧) عضو هيئة تدريس تخصص التخطيط الاجتماعي واعتمدت على استبيان لجمع البيانات وقد أكدت نتائج الدراسة تنمية وعي المخططين بأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، دراسة المشكلات المستقبلية

للتنمية المستدامة، والعمل على صياغة أهداف وخطط التنمية المستدامة وفق إستراتيجية واضحة ورؤى مستقبلية في إطار فلسفة التنمية المستدامة وبأسلوب علمي مخطط.

« حاولت دراسة (سالم، والخميسة، ٢٠٢٠) التعرف على التوجهات المستقبلية لجامعة حائل في تحقيق رؤية المملكة واقتراح خريطة مستقبلية لجامعة حائل تشمل رصد تلك التوجهات والعمل على تحقيقها من خلال التعرف على كل توجه ومتطلبات تحقيقه ونتائجه المتوقعة. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود عدد من المتطلبات اللازمة لجامعة حائل والداعمة لها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومن أهم تلك المتطلبات: الاستثمار التكنولوجي، الاستثمار الفكري والبحثي، توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، ربط التعليم بالوظيفة، التنسيق والشراكات مع القطاع الخاص. وانتهت الدراسة بوضع خريطة مستقبلية لجامعة حائل.

« هدفت دراسة (الفهمي ٢٠٢٠) إلى التعرف على معايير ونماذج وأساليب الإدارة وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية من خلال استعراض الرؤى الفكرية المختلفة التي تناولت معايير الجودة ونماذجها، وكيفية ضبطها ومجالات تطبيقها في المؤسسات التعليمية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وتمثلت أداة الدراسة في مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة التي كتبت في ضبط وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في عدد من المؤشرات أبرزها: تمثل جودة التعليم استراتيجية شاملة لتطوير المؤسسات التعليمية - يعزى اهتمام النظام التعليمي بتطبيق إدارة الجودة إلى عدد من المعطيات أبرزها: (المنافسة الدولية، وارتفاع معدلات الالتحاق والإنفاق على التعليم، وظهور تقنيات جديدة في نظم المعلومات وأساليب الإنتاج، والنظر إلى الخدمات التعليمية من خلال رضا المستفيدين أو العملاء) - تتمثل المعايير الرئيسية لجودة التعليم في تلبية احتياجات المستفيدين، ورغبات مخططي وممولي النظام التعليمي، وكفاءة القيادة التربوية، والتطوير المهني للهيئة التعليمية والإدارية، وتطوير الأداء وجودة ونوعية المخرجات - توجد عدة آليات يمكن تطبيقها لضبط الجودة في التعليم ومن أهمها: التقويم الذاتي، والتقويم الخارجي، وتقويم المخرجات - تتسع مجالات الجودة وضبطها في المؤسسات التعليمية بتعدد عناصر ومكونات النظام التعليمي، وإن كانت تتركز في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: الاهتمام برغبات واحتياجات المستفيدين، وكفاءة المؤسسة التعليمية، وفاعلية القيادة التربوية.

• الإطار النظري للبحث:

ويمكن استعراض الإطار النظري للبحث من خلال المحاور الرئيسة التالية:

- « أطر ومعايير تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات.
- « مسارات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومتطلباتها.
- « أهم جهود جامعة حائل لتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات مواكبة لرؤية ٢٠٣٠.

• أولاً: أطر ومعايير تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات:

تتعدد وجهات النظر حول ماهية التصنيف العالمي للجامعات ومعاييرها، وقد تحددت في ثلاثة توجهات رئيسية؛ أولها: يتمحور حول اعتباره آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات بعضها ببعض على مستوى الأداء؛ بهدف توفير معلومات عن جودة الجامعات، وثانيها: ينظر إليه بوصفه العملية التي يتم من خلالها ترتيب الجامعات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية بصورة مستقلة، تبعاً لجهة التصنيف الدولي التي تتولى هذه العملية، وعلى أساس المعايير والمؤشرات المعتمدة في ذلك. ولتجاوز مآزق التعارض القائم في الحكم عليها هل هو آلية أم عملية؟ وثالثها: ينظر إليه على أنه قوائم بأسماء الجامعات مرتبة ترتيباً تنازلياً، حيث يعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، ومبني على إحصائيات عامة وتغذية راجعة من قبل أكاديميين عالميين وطلبة في تلك المؤسسات وخريجياتها (قاسمي وسليمان، ٢٠١٦، ٧٨-٧٩).

ويمكن تناول أطر ومعايير تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات على النحو الآتي:

١- نشأة تصنيف "كيو إس QS" العالمي للجامعات وتطوره:

شهد القرن التاسع عشر إجراء عدة دراسات أوروبية حاولت تقييم نوعية المؤسسات الجامعية والباحثين فيها، ومنها دراسة Alick Macan المنشورة عام ١٨٩٠م تحت عنوان: من أين نحصل على أفضل رجالنا؟، والتي حاول فيها معرفة الجامعات التي تخرج ألمع الشخصيات، حيث ركز فيها على خصائص الشخصية البارزة في ذلك الزمان، من ضمنها العائلة، مكان الولادة، الجامعة التي انتسب إليها ودرس بها، وخلص من خلالها لنشر تصنيفه الخاص للجامعات الموجودة حينها، بناء على عدد خريجياتها من الشخصيات البارزة، والذي أثر به على المهتمين بتقييم الجودة آنذاك.

وقد ظل هذا التصور مهيمناً على الساحة الأكاديمية العالمية لفترة طويلة، حيث لم تكن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تقيم من قبل جهات خارجية مستقلة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين بها بشكل مباشر؛ من أكاديميين، وطلبة، وأولياء أمور، ودوائر حكومية، بل كانت تبرز بفضل سمعة أدائها الأكاديمي والبحثي، ومنشورات خريجياتها، معاييرها المعتمدة في قبول تسجيل الطلبة فيها، وقوتها المالية والإدارية، بالإضافة إلى بعض التقارير الإحصائية المبنية على جمع المعلومات من الدراسات الميدانية والاستبيانات، والتي توردتها المجالات العلمية والدوريات المتخصصة، وتشتهر أكثر الأوساط العامة من خلال تصورات وخبرات البعض معها، وهو ما كان يؤدي إلى ترتيب تقليدي لدى المعنيين بأفضلية تلك الجامعات، كما هو الحال مع جامعات السوربون، وكامبريدج، وأكسفورد ... إلخ، التي ذاع صيتها جميعاً على هذا النحو (قاسمي، وسليمان، ٢٠١٦، ٨٠).

وقد شهدت بدايات القرن العشرين نشأة تصنيف الجامعات بمفهومه العصري الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تقييم أداء المدارس المميزة وتصنيفها وخريجيتها، ثم تطور ليشمل الجامعات والمعاهد العليا وما تحمله من مؤشرات تميز، ثم دخلت عوامل المنافسة بينها في كيفية دعم ميزانياتها، وتم بناء المميزات التي يحصل عليها وفق ما تتمتع به من سمعة طيبة ناتجة عن علمائها وأبحاثهم واختراعاتهم وابتكاراتهم المتميزة؛ مثل هارفارد في أمريكا وكامبريدج وأكسفورد في بريطانيا والسوربون في فرنسا.. وهكذا.

ومع ازدياد أعداد الجامعات والمعاهد والكليات في الغرب على وجه الخصوص بدأت التصنيفات في الانتشار؛ لتغزو هذه الفكرة باقي الدول وتنتقل من الصورة المحلية إلى العالمية، وأصبح التنافس على أشده ليس فقط في استقطاب الطلاب الأثرياء والمتميزين إليها، بل كذلك في الأساتذة والموظفين، وهكذا؛ إلى أن تم استحداث هيئات وأجهزة مستقلة للحكم على تميز الجامعات وترتيبها، وأصبح الناس يسمعون ويقرؤون سنوياً تقارير عن أفضل عشر جامعات على مستوى أمريكا، وكذلك على مستوى العالم، ثم أصبح هناك تقييم للجامعات على مستوى أوروبا، ثم آسيا، ثم العالم، بل وظهرت تفاصيل في التقييم للكليات والبرامج، وأصبحت أخبار هذه التقييمات تنشر عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومن خلال المواقع على الشبكات العالمية، وتلقي ردود أفعال تشبه جوائز نوبل (قحوان، ٢٠١٤، ١٠٧).

وفي عام ٢٠٠٣م، بدأت الجامعات في وضع أسس ومعايير ومؤشرات من أجل قياس الجودة في الجامعات في جميع أرجاء العالم. وقسمت هذه التصنيفات إلى نوعين، أولهما: يركز على الخبرة الجامعية متمثلة في التدريس؛ مثل تصنيف التايمز البريطاني، الجارديان وماكلينز الكندي، وغيرها من التصنيفات، وثانيهما: يركز على الأبحاث فوق الجامعية؛ مثل تصنيف جامعة جياو تونغ شنغهاي (ARWU)، وتصنيف QS البريطاني، حيث اهتمتا بالبحث العلمي والأبحاث المنشورة بشكل كبير، ومصادر التمويل، والباحثين المتميزين والجوائز المرموقة التي حصل عليها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس (دندري، ٢٠١١، ١١٢).

وجاء المؤتمر الأول لجامعة خبراء الترتيب الدولي International Ranking Expert Group (IREG-1) الذي انعقد في واشنطن عام ٢٠٠٤م، بمشاركة المركز الأوروبي للتعليم العالي التابع لليونسكو، ومعهد سياسات التعليم العالي في واشنطن. لتلتقي فيه الأطراف المختلفة من كل دول العالم لتبادل الآراء وتقاسم المعرفة في مجال الترتيب والتميز الأكاديمي (عبد العزيز، ٢٠١٥، ٣٠٩). وفي إطار توسع وانتقال الفكرة من المحلية إلى العالمية قاد ظهور مؤسسات عالمية متخصصة لضبط الجودة وتصنيف الجامعات؛ كما هو الحال مع مجموعة خبراء التصنيف الدولي (IREG) ومركز الجامعات من الطراز العالمي (W.C.U) التابع لجامعة شانغهاي، والذي ظهر للوجود عام ٢٠٠٥م ليمثل محطة مهمة التقت فيها الأطراف من كل دول العالم لتبادل الآراء واقتسام المعرفة في مجال الترتيب والتميز الأكاديمي (قاسمي، وسليمان، ٢٠١٦، ٨١).

وفي نفس العام قدم الملحق الأسبوعي الخاص بمجلة Times Higher Education Supplement (THES) معايير جديدة ومؤشرات لتقييم الجامعات عالمياً، عرفت بـ "تصنيف التايمز". وفي مايو ٢٠٠٦ قدمت وثيقة برلين لمبادئ الترتيب الطبقي العالمي لمؤسسات التعليم العالي (IREG). وبالإضافة إلى تلك الجهود العالمية ظهرت جهود إقليمية للتصنيفات؛ منها جهود المركز الألماني لتنمية التعليم العالي/ تصنيف الـ QS وتصنيف الويب للجامعات العالمية (Webometrics)، وقد وجد العديد من التصنيفات العالمية من الأفراد والمؤسسات على مستوى الكليات والأقسام العلمية في المجالات المعرفية المختلفة (عبد العزيز، ٢٠١٥، ٣٠١٠). وتوسعت تصنيفات QS العالمية لتصنيف المزيد من الجامعات. في طبعة ٢٠١٣ - ٢٠١٤م، تم تصنيف ٨٠٠ جامعة. يتم منح أفضل ٤٠٠ جامعة مراتب تصنيف فردية، ويتم وضع الجامعات الأخرى ضمن مجموعات، بدءاً من ٤٠١ - ٤١٠، وهكذا. ويقارن التصنيف بين أفضل ٨٠٠ مؤسسة في العالم عبر مجالات واسعة تهم الطلاب المحتملين: البحث والتعليم والتوظيف والتوقعات الدولية.

ويصدر تصنيف "كيو إس" عن المؤسسة البريطانية (Times Higher Education-Quacquarelli Symonds) التي تأسست عام ١٩٩٠م، وهي شركة تعليمية مهنية، تصدر تقريراً سنوياً تصنف فيه أكثر من (٣٠,٠٠٠) جامعة حول العالم مرتبة حسب معايير أكاديمية وعلمية تعرف بتصنيف التايمز (Times higher Education Supplement International Ranking) وهذا التصنيف جزء من عملها؛ تهدف منه إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات بين برامج الدراسة في مختلف الجامعات وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية، وعمل مقارنة لأكبر (٥٠٠) جامعة، لإصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب وأولياء الأمور وكذلك الشركات المهنية على معرفة أفضل الجامعات الدولية. وصدرت أول قائمة عام ٢٠٠٤م وكان أحدث إصدار القائمة السادسة خلال عام ٢٠٠٩م (أبو العينين وآخرون، ٢٠١٧، ٤ - ٥).

وقد شهد تصنيف كيو إس إضافات وتغيرات منهجية في نشاط الجامعة؛ حتى تأخذ موقعا أعلى ومسايرة للاتجاهات العالمية، من هذه الإضافات: بحوث جديدة في كيفية استخدام الطلاب لترتيب الجامعات - التوضيح العلمي لهذه التصنيفات - أهمية المعلومات وتوظيفها، كما تشمل التحسينات المنهجية مؤشر الاستشهادات البحثية لكل كلية، رصد له ٢٠٪. ويوفر هذا المؤشر قاعدة كبيرة من الملخصات البحثية، وتبرز تأثير كل جامعة في عالم البحوث بالنسبة إلى حجم هيئتها التدريسية. ويعد هذا التغيير المنهجي أمراً ضرورياً؛ لأن هذه الاستشهادات البحثية تعطي ميزة وقوة خاصة في مجالات مثل علوم الحياة والعلوم الطبيعية، فنشر المزيد من البحوث يعطي نقاطاً أعلى للجامعة، ويمكن أعضاء هيئة التدريس من الاستشهاد بهذه البحوث.

وقدّم التصنيف في عام ٢٠١٥م ترتيباً حسب الموضوعات، كل موضوع يشمل عدداً من المجالات، أشار التصنيف إلى الموضوعات التالية: الفنون والعلوم

- الإنسانية، وتضم مجالات: الفن والتصميم - اللغة والأدب الإنجليزي - التاريخ - اللغات الحديثة - الفلسفة، وكذلك الهندسة والتكنولوجيا، وتضم موضوعات في مجالات: الهندسة الكيميائية والهندسة الإلكترونية - علوم الكمبيوتر - الهندسة الإنشائية والمدنية. أما تصنيف ٢٠١٦/٢٠١٥ حسب الموضوعات فقد ركز على الموضوعات التالية (جويلي، ٢٠١٦، ٢٥٧-٢٥٨):
- « الحياة العلمية والطبية؛ وتشمل مجالات: الزراعة - العلوم البيولوجية - الطب - الصيدلة - الفورمولوجي - السيكلوجي.
- « العلوم الطبيعية؛ وتشمل مجالات: الفسيولوجي - الرياضيات - العلوم البيئية - علوم الأرض - الكيمياء - الجغرافيا.
- « العلوم الاجتماعية؛ وتشمل مجالات: المحاسبة - التمويل - إدارة الأعمال - دراسات الاتصالات والإعلام - دراسات التنمية - الاقتصاد - التربية - القانون - السياسة والدراسات الدولية - الإحصاء.

ويعمل تصنيف "كيو إس" بصفة مستمرة على تطوير المعايير الحاكمة لعملية التقييم ومؤشراتها، بما يتماشى مع المستجدات على الساحة الأكاديمية العالمية والتطورات التي تحدث في التعليم العالي، وصولاً إلى درجة كبيرة من الدقة والموضوعية والشفافية، وهذا ما جعل هذا التصنيف يحقق شهرة دولية، حيث يستند إلى مؤشرات تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، ويتضمن: تحليل مقومات الجامعة وتقييم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية والتطبيقية، وتوصيف قدرات خريجها في المراحل المختلفة، بالإضافة إلى الموقع الدولي.

٢- أهداف تصنيف "كيو إس" العالمي للجامعات وأهميته:

يهدف تصنيف التايمز كيو إس إلى تحديد الجامعات ذات المستويات التي ترقى في مجتمعاتها -من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية - إلى بلوغ مستوى عالمي، ومقارنتها وتحديد مرتبتها ضمن أرقى الجامعات العالمية. وحقق تصنيف التايمز كيو إس العالمي للجامعات شهرة دولية بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وذلك من خلال اعتماده على معايير تقييمية تتناول الهيكلية البنوية لكل من هذه الجامعات، ويتم الحكم على هذه الجامعات من خلال مؤشرات تتعمق في تحليل مقومات هذه الجامعات إلى تقييم مستوى التعليم الذي تقدمه الجامعات المصنفة، وجودة بحوثها الأساسية والتطبيقية، وتوصيف قدرات خريجها في المراحل التعليمية الأساسية والعليا، بالإضافة إلى موقعها الدولي. وفي سبيل وضع هذه المعايير في شكل متغيرات يمكن قياس مؤشراتها، حدد التصنيف أوزاناً لأدواته الرئيسية في تقييم الجامعات (قحوان، ٢٠١٤، ١١٥).

وهناك من يرى أن تصنيف كيو إس يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية (جويلي، ٢٠١٦، ٢٥٥-٢٥٦):

- « التعرف على الجامعات بوصفها منظمات متعددة الأغراض، كما يوفر مقارنة عالمية من أجل بقاء الجامعات وارتقاءها.

- « رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، وتوفير معلومات برامج الدراسة للجامعات، وخاصة في مجال العلوم التقنية.
- « إصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب وأولياء الأمور والشركات لمعرفة أفضل الجامعات.
- « مساعدة الطلاب لإجراء مقارنات موضوعية مستنيرة عادلة للجامعات الرائدة في جميع أنحاء العالم.
- « تلبية حاجات قاعدة عريضة من المعنيين والمستفيدين من الطلاب وأولياء الأمور والأكاديميين وهيئة التدريس والموظفين بالجامعة.
- « توفير خريطة لأماكن التعليم الجامعي التي يمكن أن يستند إليها في صنع القرار الاستراتيجي على المستويين المؤسسي والحكومي.
- « تقييم الجامعات في أربعة مجالات رئيسة: البحوث - التعليم - التوظيف - التدويل.

وفي الصدد نفسه يرى (ويح، ٢٠١٣، ٩٦ - ٩٧) أن تصنيف "كيو إس" العالمي للجامعات يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في: تزويد المجتمع بمركز المؤسسة الأكاديمية مقارنة بالآخرين، وتشجيع الجامعات للتطوير المستمر، وتحسين التنافس الإيجابي بين الجامعات، وإدراك البعد التمويلي وأهميته في موازنة الجامعات، واستقطاب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للالتحاق بالجامعات، ومساعدة الحكومات وسلطات الاعتماد بأمر التقييم، والتعرف إلى طبيعة المؤسسة التعليمية وأخذ رسالتها وأهدافها في الاعتبار، قياس المخرجات اعتماداً على المدخلات، استخدام مقاييس الجودة وأخذ رأي النظراء وخبراء الجودة، وتوضيح كل الطرق المستخدمة في عملية الترتيب للمستفيدين؛ وكيفية عرض النتائج المستخلصة.

وقد أكد هورستشراير (Horstschräer, 2011, 1162) في دراسته بأن التصنيفات العالمية للجامعات، والدور الذي تلعبه في اختيار الطلبة للجامعات، أدت إلى توجه الجامعات في أنحاء العالم لبذل جهود كبيرة في عملية تحسين مستوى الجودة والنوعية في المجالات الأكاديمية والإدارية والتقنية جميعها، وعلى الأصعدة كافة؛ وإجراء الدراسات والأنشطة التي تفضي إلى معلومات عن نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات الموجودة في هذه المؤسسات ووضع الخطط الاستراتيجية من أجل العمل على تحسين صورتها المحلية والإقليمية والدولية.

واستخلاصاً مما سبق، فإن تصنيف QS يهدف إلى تقييم الريادة الأكاديمية والبحثية للجامعات، والتعريف بالجامعات التي تميزت واتخذت لها مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي العالمي، ورفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات عن البرامج الدراسية في مختلف الجامعات، خاصة في التخصصات العلمية والتقنية. أما بالنسبة لأهمية التصنيف فتكمن فيما يوفره من معلومات عن مكانة الجامعات وترتيبها ومستوى الجودة الذي وصلت إليه؛ وذلك بالاعتماد على معايير تفضي طابع المصادقية على هذا التقييم، وبالتالي

يكون الترتيب موضوعياً، حيث إن نتائج هذا التصنيف تهم كلاً من صناع القرار والقائمين على قطاع التعليم الجامعي، ورؤساء الجامعات، وكلاً من الأساتذة والطلبة؛ نظراً لما تقدمه لهم من معلومات عن أوضاع الجامعات وتحديد مكانها وقوتها وضعفها (دهان، وبوعتروس، ٢٠١٧، ١٧٣).

وتنبع أهمية تصنيف "كيو إس" من أن الجامعات على مستوى العالم في الوقت الحالي تسعى إلى تحقيق التميز، وتطوير الأداء في جميع النواحي التعليمية والبحثية والإدارية والخدمية، وتحسين مستوى المخرجات وغيرها، وتتمثل أهمية هذا التصنيف في تحقيق العديد من الفوائد والمزايا للجامعات. ويمكن توضيح أهمها في النقاط التالية (إسماعيل، ٢٠١٥، ٢١٨-٢١٩):

« إبراز هوية الجامعة: فالجامعة التي تخوض غمار التصنيفات العالمية للجامعات تتميز عن غيرها بهوية مستقلة؛ أبرز معالمها: وجود رؤية استراتيجية تحدد المكانة التي ترغب في الوصول إليها في المستقبل، ورسالة تحدد الغرض الأساسي من وجودها، وقيم إستراتيجية تحكم عملها وقراراتها وسياساتها وتفاعلاتها مع مختلف القوى والأطراف المستفيدة في المجتمع، وأهداف إستراتيجية محددة تسعى إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

« السمعة الأكاديمية العالمية للجامعة: إن الجامعة عالمية السمعة هي الجامعة التي لها سمعة عالمية خاصة بأبحاثها العلمية وبتدريسها، ولديها عدد من الباحثين المشهورين والرواد العالميين في مجال تخصصهم، ولديها عدد من الأقسام العلمية ذات الطراز العالمي، بإمكانها اجتذاب أفضل أعضاء هيئة تدريس من أنحاء العالم والإبقاء عليهم، وتجذب شريحة كبيرة من الطلاب الأجانب؛ خاصة طلاب الدراسات العليا، وتنتج أفضل الخريجين، وتعمل ضمن السوق العالمية، وتكون دولية في كثير من أنشطتها؛ مثل تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مع الجامعات العالمية، ويكون لها تاريخ طويل من الإنجازات والسبق. بالإضافة إلى أن الجامعة عالمية السمعة حاصلة على جوائز عالمية مثل جائزة نوبل، وتعترف بها الجامعات ذات الطراز العالمي، وتوفر بيئة عالمية الجودة معبنة على البحث العلمي والتدريس لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتقرن نفسها باستمرار مع الجامعات البارزة على مستوى العالم.

« التميز في أداء الجامعة: التميز في أداء الجامعة مفهوم واسع يشتمل على العديد من المجالات والمعايير، والجامعة المتميزة هي التي تحقق التميز في المعايير التالية: قيادة التغيير، والبحث العلمي، والبرامج الأكاديمية، والتدريس والتعلم الإلكتروني، وإعداد وتطوير الهيئة التدريسية، ورعاية الطلاب وتنمية الموهبة والإبداع لديهم، والمرافق والخدمات الجامعية، وإدارة المعرفة ونشرها وتوظيفها، وخدمة المجتمع، ووجود أنظمة للتقييم والمحاسبية.

مما سبق يتضح أن تصنيف "كيو إس" يساعد في توجيه أنظار الطلاب للجامعات ذات السمعة الأكاديمية الجيدة، التي تكسب خريجها القدرة على المنافسة في سوق العمل محلياً ودولياً؛ للدراسة والحصول على درجات علمية منها،

والاستفادة من نتائج المقارنة بين الجامعات في إلقاء الضوء على العيوب والمشاكل، ووضع الحلول والبرامج، واستئناف التطورات والتغيرات المستقبلية، بحيث تكون الجامعات دائماً متواكبة مع الجديد، وقادرة على المنافسة، والوفاء بمتطلبات المجتمع من الكوادر والمتخصصين والباحثين.

٣- أطر وملامح تصنيف "كيو إس" العالي للجامعات:

تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على وجود الجامعة ومدى تطورها، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها هذه التصنيفات التي تعكس جانباً كبيراً من جودة التعليم الجامعي، بالإضافة إلى تحديد موقع الجامعة ضمن هذه التصنيفات ومعرفة صورتها دولياً، وهو ما يدل على مدى تطورها وكفاءتها. ويعد تصنيف QS من أهم تصنيفات الجامعات في العالم. وبدأ هذا التصنيف عام ٢٠٠٤، ويغطي أربعة جوانب استراتيجية تتعلق بالتعليم العالي وهي: البحث العلمي، والقبالية للتوظيف، والكفاءة التعليمية، والعالمية (Kehm, 2014, 102-112).

ويركز تصنيف QS على مجالات واسعة ومؤشرات تهم الطلاب المحتملين؛ مثل: البحث، والتدريس والتوظيف والتدويل، يتم تجميعها باستخدام ستة معايير؛ هي: السمعة الأكاديمية، وسمعة صاحب العمل، ونسبة أعضاء هيئة التدريس / الطلاب، ونسبة الاقتباسات والاستشهادات لكل عضو من هيئة التدريس ونسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين، ونسبة الطلاب الدوليين. وكان الغرض من تصنيف QS الاعتراف بالجامعات منظمات متعددة الأوجه كما هي، مع توفير مقارنة عالمية لنجاحها مقابل أن تصبح ذات تصنيف عالمي (Dobrota & et al, 2016, 202).

ويقوم تصنيف (QS) بتصنيف الجامعات حسب مجالات؛ هي: الآداب والعلوم الإنسانية، الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، علوم الحياة والطب الحيوي، العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية (Top Universitie, 2017). كما يصنف الجامعات بناءً على ستة مؤشرات رائدة، كل واحد منها يحمل أوزاناً مختلفة. تعتمد أربعة مؤشرات على البيانات الثابتة التي تأتي من كل جامعة مشاركة، مع اعتماد مؤشرين على مسح عالمي. ويتم أخذ المسح العالمي من الأكاديميين وأرباب العمل. ويتم تصنيف الجامعات حسب عدد النجوم. يتراوح تصنيف النجوم من نجمة واحدة إلى خمس نجوم (Fauzi, 2020, 83).

وتوجد مجموعة من العناصر التي يبنى عليها تصنيف "كيو إس" العالمي للجامعات ومنها (قاسمي وسليمان، ٢٠١٦، ٧٩):

«وجود هيئات أو مؤسسات مختصة لتأطير هذه الإجراءات بصورة مستقلة وعقلانية.

«وجود منهجية معلنة ومعايير مقننة مسبقاً لتحكم إليها الجامعات المتنافسة.

«توفر قدر عالي من البيانات الإمبريقية حول مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والمتاحة إما بواسطة المؤسسات نفسها، أو عن طريق الآراء المحصلة من

المسوح الميدانية الموجهة لفائدة خبراء أكاديميين، أو طلبة منتسبين إلى هذه المؤسسات، أو أي نوع آخر من المصادر.

« إجراء المقارنات بين مؤسسات التعليم العالي حول العالم، وترتيبها وفق نظام معين يكرس مبدأ الأفضلية النسبية لبعضها على بعض.

« تحديد آجال موسمية أو سنوية ثابتة لانطلاق عمليات التقييم وإصدار النتائج النهائية.

ويتعين على الجامعات التي تتقدم للتصنيف أن توفر الكثير من البيانات، وذلك من خلال قيامها بتعبئة استبيان على الإنترنت، لتوفير المعلومات والإحصاءات المطلوبة للمرة الأولى وتحديثها في السنوات اللاحقة، ويتطلب التصنيف أيضا قوائم مفصلة للمنتسبين الجدد وأصحاب العمل لخريجي الجامعة لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات، ويجري أيضا تحليل تقويم الزملاء peers review بشكل مستقل دون الإشارة أو ذكر أي معلومات للجامعات التي يجري تصنيفها (جاد الله، ٢٠١٩، ٤٠٠).

والجدول (١) يوضح أطر ومجالات تصنيف "كيو إس" (Alnopy, 2018, 19).

النسبة	المؤشر	المجال
40 %	تقويم الأقران (Peer Review)	جودة البحث العلمي
20 %	معدل النشر لكل عضو هيئة التدريس	
10 %	تقويم جهات التوظيف	توظيف الخريجين
5 %	أعضاء هيئة التدريس العاملين	النظرة العالمية للجامعة
5 %	الطلبة العالين	
20 %	نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس	جودة التعليم
100 %	المجموع	

٤- معايير تصنيف "كيو إس" العالي للجامعات:

يعتمد تصنيف QS للجامعات على ستة معايير لتقييم الجامعات؛ تتمثل في:

« السمعة الأكاديمية (٤٠٪): وتعني تقويم البرامج الأكاديمية عن طريق استطلاع آراء الأكاديميين النظراء في جامعات أخرى، ولا يسمح للأكاديميين بتقييم برامج جامعتهم، حيث يتم قياس السمعة الأكاديمية من خلال عمل مسح عالمي لسؤال الأكاديميين عن مكان وجود أفضل الأعمال داخل مجالات تخصصاتهم من خلال خبراتهم العلمية، ويُعطى لهذا المؤشر وزناً نسبياً مقدراه ٤٠٪. وتكون الميزة الرئيسة لقياس الجودة الأكاديمية في هذه الطريقة هي إعطاء أوزان متساوية للمسح حول السمعة الأكاديمية في مختلف المجالات. ويتم تخصيص أعلى وزن لأي مقياس لدرجة السمعة الأكاديمية للمؤسسة الجامعية.

« سمعة الموظفين (١٠٪): وتعني استطلاع آراء أصحاب وأرباب العمل وجهات التوظيف حول جودة الخريجين ومدى قدرتهم على الابتكار والإبداع، ورصد سلوكياتهم الوظيفية. ويقوم هذا المؤشر أيضا على عمل مسح عالمي يسأل فيه جهات التوظيف عن أفضل الجامعات إنتاجا للخريجين، ويكون الوزن

النسبي لهذا المؤشر ١٠٪، وسيواصل الطلاب النظر إلى التعليم الجامعي بوصفه وسيلة يمكنهم من خلالها الحصول على إعداد قيم لسوق العمل. ويترتب على ذلك أن تقييم مدى نجاح المؤسسات في توفير هذا الإعداد أمر ضروري لترتيب يكون جمهوره الأساسي هو المجتمع الطلابي العالمي (جويلي، ٢٠١٦، ٢٥٦).

« نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس (٢٠٪): ويعد المقياس الأكثر فعالية لجودة التدريس؛ حيث يقيّم مدى قدرة المؤسسات على تزويد الطلاب بإمكانية الوصول الهادف إلى المحاضرين والمعلمين، وذلك من خلال قياس نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين لكل طالب مقيد في الجامعة، ويُعطى هذا المؤشر وزناً نسبياً قدره ٢٠٪، ويمكن من خلال هذا المؤشر قياس جودة التدريس، ويستشهد الطلاب عادةً بجودة التدريس بوصفه المقياس الذي له أهمية قصوى عند مقارنة المؤسسات باستخدام مقياس الرتب.

« الاستشهادات (٢٠٪): يهدف هذا المؤشر إلى تقييم نتائج بحوث الجامعات من خلال قياس مدى الاستشهاد بها، وتُجمع معلومات الاستشهاد بالأبحاث من قاعدة بيانات (SCOPUS)؛ أكبر قاعدة بيانات في المستخلصات والاستشهادات المرجعية، يأخذ هذا المؤشر وزناً نسبياً مقداره (٢٠٪). ويتم قياس جودة البحوث المؤسسية باستخدام اقتباسات لكل مقياس للكلية، ولحسابها، ويتم جمع عدد الاقتباسات التي تلقتها جميع الأوراق التي تنتجها مؤسسة ما على مدى خمس سنوات بعدد أعضاء هيئة التدريس في تلك المؤسسة (QS, 2020, 4-5).

« نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين (٥٪) ونسبة الطلاب الدوليين (٥٪): ويتحدد من خلال تحديد نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين والطلبة إلى العدد الإجمالي لكل من الهيئة التدريسية والطلبة بالجامعة، وفي هذا المؤشر يتم تقييم النظرة الدولية للجامعة، وذلك عن طريق قياس نسبة أعضاء هيئة التدريس والطلبة الأجانب مقارنةً بهيئة التدريس وطلبة الكلية، يفيد ذلك في إعلاء السمعة الأكاديمية والاستشهادات البحثية للجامعة، وكل مؤشر من هذين المؤشرين يُسهم بوزن نسبي (٥٪) في الترتيب. فالجامعات التي لها نظرة دولية عالية تكون قد حولت نفسها بنجاح في مراكز دولية للتميز (نصر وآخرون، ٢٠١٤، ٦٩).

أما بالنسبة لتصنيف الجامعات العربية فقد خصص تصنيف "كيو إس" عدة معايير لتقييمها تختلف في مؤشراتها وتركيزها على بعض الجوانب، وفي الدرجة المخصصة للمعايير الحاكمة لعملية التصنيف وتتمثل فيما يلي (QS, 2020, 4-5)، (جاد الله، ٢٠١٩، ٤٠٢)، (حميض، ٢٠١١، ٥٤):

« السمعة الأكاديمية (٣٠٪): يتم تقييم ذلك باستخدام بيانات من المسح العالمي الكبير للأكاديميين الذي تجريه QS كل عام. نتائج هذا المسح الذي يطلب من الأكاديميين لتحديد الجامعات الرائدة في مجال مواضيعهم الخاصة تصب أيضاً في تصنيفات وتقارير أخرى تنتجها QS، بما في ذلك تصنيف جامعة QS العالمية والتصنيف العالمي للجامعات QS حسب الموضوع. والهدف من ذلك هو إعطاء إشارة إلى الجامعات التي لها سمعة أقوى داخل المجتمع الأكاديمي الدولي.

- « سمعة الموظفين (٢٠٪): ويتم تقييم ذلك مرة أخرى باستخدام نتائج دراسة استقصائية دولية كبرى، وهذه المرة لأصحاب العمل، الذين يُطلب منهم تحديد الجامعات التي يعتبرونها تخرج خريجين من أعلى مستويات الجودة. ويتم استخدام نتائج هذا المسح لإعلام عدد من المشاريع البحثية الأخرى في QS مما يعكس أهمية التوظيف وأفاقه للمتقدمين للجامعات والخريجين اليوم.
- « نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس (٢٠٪): ويقيم هذا المؤشر نسبة الموظفين الأكاديميين المتفرغين العاملين لكل طالب مسجل. والهدف من ذلك هو إعطاء فكرة عن مقدار وقت الاتصال والدعم الأكاديمي الذي قد يتوقع الطلاب في المؤسسة الحصول عليه.
- « تأثير شبكة الإنترنت حسب مقاييس الإنترنت (١٠٪): واستناداً إلى تصنيف Webometrics، يعكس هذا المؤشر وجود الجامعات على الإنترنت، مما يوفر مؤشراً ودليلاً على التزامها بالمشاركة الدولية والاتصال.
- « نسبة الموظفين من حملة الدكتوراه (٥٪): وهو مؤشر جديد تم إدخاله إلى تصنيف جامعة QS: آسيا لعام ٢٠١٦، وهذا يقيم نسبة أعضاء هيئة التدريس المؤهلين إلى مستوى الدكتوراه. ويدعم نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس وكذلك يدعم مدى إلتزام وتوفير المؤسسة لمقاييس ومتطلبات التدريس عالي الجودة. ويستند ذلك إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، مما يعكس المستوى العام للخبرة داخل المؤسسة.
- « الاقتباسات البحثية والأوراق البحثية (٥٪): يتم تقييم هذين المؤشرين باستخدام بيانات من قاعدة بيانات سكوبس للمنشورات البحثية والاستشهادات. الأول يقيم عدد الاستشهادات لكل ورقة بحثية منشورة، بهدف إعطاء فكرة عن التأثير الذي يحدثه بحث كل مؤسسة داخل مجتمع البحث. ويقيم الثاني عدد الأوراق البحثية المنشورة لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس. وهذا يوفر مؤشراً على الإنتاجية البحثية الإجمالية للجامعة.
- « الإسهامات البحثية لكل عضو هيئة تدريس حسب نظام قواعد بيانات SCOPUS (5%) وباستخدام البيانات المقدمة من سكوبس، يقيم هذا المؤشر درجة الانفتاح الدولي من حيث التعاون البحثي لكل مؤسسة مقيمة. ولحساب هذا المؤشر تم تكييف مؤشر مارغالييف، المستخدم على نطاق واسع في العلوم البيئية، لإنتاج درجة تعطي مؤشراً على تنوع التعاون البحثي للمؤسسة مع مؤسسات أخرى في مواقع مختلفة من العالم.
- « نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين (٢٠.٥٪): وتهدف المؤشرات الأربعة الأخيرة جميعها إلى تقييم مدى "دولية" كل جامعة، مما يعكس حقيقة أن التدويل يشكل أولوية رئيسية للجامعات في آسيا وفي كل منطقة من مناطق العالم. وهذان المؤشران، اللذان يستخدمان أيضاً في التصنيف العالمي للجامعات في QS، يقيمان نسبة الموظفين والطلاب في الجامعة الذين يصنفونها على أنها "دولية".
- « نسبة الطلاب الدوليين (٢٠.٥٪): ويعكس هذان المؤشران الأخيران نجاح كل مؤسسة في اجتذاب الأكاديميين والطلاب من بلدان أخرى، مما يعطي مؤشراً على التنوع الدولي لبيئتها التعليمية.

والجدول (٢) يوضح تعاريف لهذه المعايير (قحوان، ٢٠١٤، ١١٦):

جدول (٢) تعاريف التاييز لتصنيف الجامعات

٢	المعيار/التغير	التعريف
١	تقويم الأقران (Peer Review)	هو تقويم مبني على آراء ما يزيد عن (٦٠٠) من الأكاديميين والعلماء في تخصصات مختلفة ينتشرون حول العالم يقومون بتقييم البرامج الأكاديمية لكل جامعة في خمسة مجالات أساسية: العلوم الطبيعية، العلوم الهندسية، العلوم الحيوية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية. ولا يسمح لهؤلاء الأكاديميين بالمشاركة في تقييم جامعاتهم.
٢	تقويم جهات التوظيف	يتوزع هؤلاء على تخصصات مختلفة في دول متعددة، ويتم التعرف على آراء وتقويم جهات التوظيف وأرباب العمل لمستوى خريجي الجامعات المصنفة من حيث: - طاقاتهم الإبداعية والابتكارية. - إمكاناتهم التحليلية. - القدرات اللغوية التي يمتلكونها. - سلوكياتهم الوظيفية. - الناتج المادي للموس في أداء الواجبات الوظيفية للخرجين.
٣	أعضاء هيئة التدريس العالميين	نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين في الجامعة الخاضعة للتقييم بالنسبة لمجموع الأعضاء الكلي بتلك الجامعة. فالجامعات الناجحة لابد أن تستقطب الكفاءات والخبرات المتنوعة والعالية من أعضاء هيئة التدريس.
٤	الطلبة العالميين	نسبة الطلاب الدوليين في الجامعة الخاضعة للتقييم بالنسبة لمجموع الطلبة الكلي. فالجامعات الناجحة لابد أن تجذب أفضل الطلاب.
٥	الطلبة وأعضاء هيئة التدريس	وتحسب من خلال نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة في الجامعة، وتمثل مدى التزام الجامعة الناجحة بالمهمة التعليمية.
٦	الإشارة إلى أبحاث المؤسسة التعليمية	البحوث التي ينشرها أساتذة الجامعة من حيث: نسبة الإشارة لبحوثهم في البحوث العالمية الأخرى بالنسبة لكل أستاذ بالجامعة. الأثر العالي للبحوث المنفذة في ظل الجامعة. ويعد هذا المعيار عالياً بالغ الأهمية في مجال البحوث التقنية والعلمية. ورغم أهميته البالغة فقد حمل وزناً أقل من سابقه، وذلك كي لا يؤثر بشكل بالغ في تقييم الجامعات التي لا تشكل التخصصات الهندسية والتقنية العصب الرئيس في برامجها، حيث إن الإشارة للبحوث في المجالات الإنسانية والاجتماعية تعد أقل إلى حد ما عن تلك في المجالات العلمية الأخرى.

وبعد استعراض أطر ومعايير تصنيف "كيو إس"، يرى الباحث أن هناك عدة ملاحظات يمكن استعراضها وتتمثل في:

« يعتمد التصنيف على استخدام استبانات خاصة بقياس السمعة، من خلال استطلاع رأي مجموعة مختارة من الأكاديميين في الجامعات المختلفة؛ لتقييم جودة الراج المقدمة بجامعة معينة.

« تعتبر منهجية الاعتماد على مراجعة النظراء أو آراء النظراء من خلال الردود على الاستقصاء بوزن نسبي (٤٠٪)، يشكك بشأن موضوعية النتائج..

« يعتمد تصنيف كيو إس (QS) على معايير عديدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسمعة الجامعة، وفي هذا الإطار يشكك معظم الخبراء في مصداقية معيار سمعة الجامعة، ومما يزيد الأمر سوءاً إضافة آراء الجهات الموظفة ذاتها لتلك التوليفة من المعايير مما جعلها أمراً معقداً يصعب الأخذ بمصداقيته أو الاعتماد عليه. ويعتمد (٤٠٪) من هذا التصنيف على سمعة الجامعة، وهذا قد يؤدي إلى تفاوت كبير في ترتيب الجامعات.

« يعتمد التصنيف على الاستبانات التي تقدم للأكاديميين والطلاب، وعلى معايير مثل نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب، وعدد الطلاب الأجانب في الجامعة، ووجود أساتذة عالميين في الجامعة، وعدد الاقتباسات الأكاديمية من

أبحاث الجامعة، وفيما عدا المعيار الأخير يرى الباحث أنه لا توجد قيمة علمية مباشرة للمعايير الأخرى، فهي لا تعكس جودة التعليم، فوجود أستاذ عالمي في الجامعة لا يعني بالضرورة أن الجامعة تقدم تعليماً عالمياً، وتقييم الطلاب لمستوى التعليم في جامعتهم لا يمكن أن يؤخذ كمعيار موضوعي للتصنيف؛ لأن ذلك مرتبط بمستوى توقعات الطلاب للتعليم ومستوى خبرتهم السابقة به. (ويج، ٢٠١٣، ١١٠ - ١١١).

بينما يؤكد بعض المهتمين على ضعف تأثير سمعة الجامعة في مسألة التصنيف، يرى آخرون أن لها تأثيراً ثانوياً، غير أن تصنيف QS يخصص (٤٠٪) لمعيار سمعة الجامعة، وهو ما أدى إلى حدوث تفاوت كبير في ترتيب الجامعات في السنوات الماضية، ومن هنا فإنه يجب على مجتمع التعليم العالي إعادة النظر في مؤشرات وموضوعية هذا التصنيف.

وهناك من أضاف بعض الانتقادات التي وجهت إلى نظام تصنيف تايمز. كيو إس (QS - Times) وتتمثل الأمور التالية (Marginson, 2007, 14):

«الوزن الكبير لأراء الخبراء؛ حيث يتم سؤال (١٦٠٠) أستاذ من (٨٨) دولة لسؤالهم عن أفضل الجامعات، وهذه مسألة ذاتية.

«التركيز على السمعة والشهرة.

«لم تعط التعليم والتعلم الوزن اللازم.

«تهدف إلى استقطاب الطلبة حيث تعكس اهتمام بريطانيا في تقديم برامج خارج بريطانيا.

«التركيز على السمعة أكثر يقلل من الأداء الفعلي.

«استبيان السمعة ليس شفافاً؛ فليست الأسئلة معروفة، ولا من سألها.

«لا يمكن تقييم التعليم من مجرد معدل الطلبة إلى الأستاذ.

• ثانياً: مسارات رؤية المملكة ٢٠٣٠ ومتطلباتها:

• مفهوم رؤية المملكة ٢٠٣٠:

هي رؤية شاملة تم العمل على وضع محاورها وأسسها وأهدافها النهائية وآليات وبرامج تنفيذها، للانتقال بالاقتصاد السعودي من حالته الراهنة بكل امتداداته المالية والاجتماعية والتنموية كافة، التي ترتفع بدرجة عالية جداً على الدخل الذي تحققة عائدات النفط، إلى نمط اقتصادي وتنموي جديد يستند إلى الاستقلالية التامة عن الاعتماد على النفط، بالاعتماد الأكبر على إنتاجية مكونات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها الإنسان بوصفه الهدف والركيزة الأولى والأهم في أي مجتمع، وبالاعتماد على الفرص والموارد الهائلة التي يمتلكها الاقتصاد الوطني، وتوظيف عائدات تلك المسارات الإنتاجية باتجاه تعزيز قدرة الاقتصاد والمجتمع، وبما يحفز منشآت القطاع الخاص على زيادة مساهمتها اقتصادياً وتنموياً واجتماعياً.

وهي رؤية تبنتها المملكة تحت مسمى (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)، لتكون منهاجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي في المملكة، وقد رسمت

الرؤية التوجهات والسياسات العامة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصة بها، لتكون المملكة نموذجا رائدا على كافة المستويات، واشتملت الرؤية على عدد من الأهداف الاستراتيجية والمستهدفات، ومؤشرات لقياس الأداء والنتائج، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص، وغير الريحي (العويد، ٢٠١٧، ١٣). ومحاور تلك الرؤية هي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح (البليهد، ٢٠٢٠، ٧٧٤).

كما أنها تمثل وثيقة رسمية وضعها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية تركز على (٣) محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح (القحطاني، ٢٠٢٠، ٦٤٤).

• اطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠:

أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها ٢٠٣٠ بتاريخ ١٨/٧/١٤٣٧هـ لتعلن مرحلة جديدة من العمل التنموي والاقتصادي النوعي، تحمل في طياتها خططا طموحة وبرامج متنوعة اقتصادية واجتماعية وتنموية، ورسم لها أن تنتقل بالمملكة إلى مصاف دول العالم المتقدم (الشمري، ٢٠١٨، ٣٧٠). وارتكزت الرؤية الطموحة التي وضعتها الحكومة السعودية على مرتكزات ثلاثة هي: العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي. وحددت الرؤية ٩٦ هدفا استراتيجيا ينبثق من الركائز الثلاث: المستوى الأول (الأهداف العامة) - المستوى الثاني (الأهداف الفرعية) - المستوى الثالث (الأهداف التفصيلية)، ولقد بنيت الرؤية على أساس دورة تخطيط استراتيجي مدتها خمس سنوات مع تعديلات سنوية وربيع سنوية.

وتعتمد رؤية السعودية ٢٠٣٠ والتي تمثل أهداف المملكة في التنمية والاقتصاد لـ ١٥ سنة مقبلة، على ثلاثة محاور تتكامل مع بعضها في سبيل تحقيق أهداف المملكة وهي المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح، حيث تبدأ الرؤية من المجتمع وإليه تنتهي، وتمثل هذه المحاور أساسا متينا لتحقيق هذه الرؤية وتأسيس قاعدة للإزدهار الاقتصادي، وينبثق من الإيمان بأهمية بناء مجتمع حيوي يعيش أفرادهم وفق المبادئ الإسلامية ومنهج الوسطية والاعتدال، ويسندهم بنیان أسري متين، ورعاية صحية واجتماعية طموحة (الهجري، ٢٠١٧، ٣٤٦).

وقد عمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على تأسيس نموذج حوكمة فعال ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة تحقق الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية، وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تناسب متطلبات كل الأهداف الوطنية المشتركة والمرتبطة بالرؤية وفقا لمستهدفات محددة زمنيا، وتطلق هذه البرامج تباعا وفقا للمتطلبات اللازمة وصولا لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. وكان تعزيز دور التعليم في تطوير القوى البشرية ومواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل من أهم ما تضمنته الرؤية وبرامجها التنفيذية (الداود، ٢٠١٧، ٤٢٣).

• **إلتزامات الرؤية في مجال التعليم العالي والجامعي:**

تضمنت رؤية المملكة ٢٠٣٠ ما أسمته "من إلتزامتنا" وهو ما يعني تحديد الرؤية لإلتزامات الحكومة بكل ما يضمن تحقيقها، وتوفير كل سبل الدعم اللازم لذلك. وقد جاءت الإلتزامات فيما يخص التعليم بصفة عامة، والتعليم العالي والجامعي بصفة خاصة كما يلي:

• **نتعلم لنعمل:**

سواصل الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل. وسيكون هدفنا أن يحصل كل طفل سعودي - أينما كان - على فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة، وسيكون تركيزنا أكبر على مراحل التعليم المبكر، وعلى تأهيل المدرسين والقيادات التربوية وتدريبهم وتطوير المناهج الدراسية. كما سنعزز جهودنا في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل، حيث تم إطلاق البوابة الوطنية للعمل "طاقات"، وسنؤسس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي تعنى بتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف، وسنتوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة، وسنركز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي زيادة الأعمال (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٣٦).

٢. **تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد:**

سنسعى إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية. سنهدف إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام (١٤٥٢هـ - ٢٠٣٠م). وسيتمكن طلابنا من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي. سنحقق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وسنعزز دور المعلم ونرفع تأهيله، وسنتابع مستوى التقدم في هذا الجانب، وننشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي، كما سنعمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وسنعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محليا ودوليا، وننشئ المنصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل. وسنعمل كذلك على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. ومن أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، سنقوم بإنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءا من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة. (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٤٠ - ٤١).

• برامج تحقيق الرؤية:

هي منظومة برامج مترابطة تمثل خطة السير لتحقيق الرؤية تحت مراقبة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية واتباع الحوكمة وتفعيل أساليب متابعة المبادرات وتنفيذها، وهي:

- « برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠.
- « برنامج ريادة الشراكات الوطنية.
- « برنامج تحقيق التوازن المالي.
- « برنامج صندوق الاستثمارات العامة.
- « برنامج الإسكان.
- « برنامج تطوير القطاع المالي.
- « برنامج الشراكات الاستراتيجية.
- « برنامج ضيوف الرحمن.
- « برنامج جودة الحياة.
- « برنامج التخصيص.
- « برنامج تعزيز الشخصية الوطنية.
- « برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.
- « برنامج تطوير القدرات البشرية.

• أهم برامج رؤية ٢٠٣٠ التي ركزت على التعليم العالي والجامعي:

• برنامج التحول الوطني:

من أجل بناء القدرات والإمكانات اللازمة لتحقيق الأهداف الطموحة لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ظهرت الحاجة إلى إطلاق برنامج التحول الوطني كأحد البرامج التنفيذية للرؤية، وذلك على مستوى ٢٤ جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية، ليكون باكورة البرامج والذي يهدف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق الرؤية واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها. ووضع مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ١٣ برنامجاً تنفيذياً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الـ ٩٦ لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (رؤية ٢٠٣٠، <https://vision2030.gov.sa/ar/node/8>).

ويمثل برنامج التحول الوطني أحد البرامج التنفيذية المنبثقة من الرؤية والذي يحمل الأجهزة الحكومية المشاركة في البرنامج أداء الدور المناط بها من خلال وضع أهدافها ومستهدفاتها المرحلية التي ترغب في الوصول إليها بحلول عام ٢٠٢٠م كجزء من تحقيق أهداف ومستهدفات الرؤية، ومن ثم وضع مبادرات لها وربطها بمؤشرات قياس أداء لضبط فاعلية الإثر المتوقع من البرنامج (العتيبي، ٢٠٢٠، ٣٤٥)، (وثيقة برنامج التحول الوطني، ٢٠١٦).

• هدف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠:

يهدف برنامج التحول الوطني إلى تحقيق التميز في الأداء الحكومي، وتعزيز المكنات الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية، وذلك من خلال

تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية والرقمية، وإشراك المستفيدين في التعرف على التحديات وابتكار الحلول، ومساهماتهم في التنفيذ، وتقييم أداء مبادرات البرنامج (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠).

• **أبعاد برنامج التحول الوطني:**

تم تحديد ٨ أبعاد لبرنامج التحول الوطني وهي (رؤية ٢٠٣٠، <https://vision2030.gov.sa/ar/node/8>):

الارتقاء بالرعاية الصحية – تحسين مستويات المعيشة والسلامة – ضمان استدامة الموارد الحيوية – تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي – تحقيق التميز في الأداء الحكومي – تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته – الاسهام في تمكين القطاع الخاص – تطوير القطاع السياحي والتراث الوطني.

• **برنامج تنمية القدرات البشرية:**

يهدف برنامج تنمية القدرات البشرية إلى تحسين مخرجات منظومة التعليم والتدريب في جميع مراحلها من التعليم المبكر وحتى التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة للوصول إلى المستويات العالمية، من خلال برامج تعليم وتأهيل وتدريب تواكب مستجدات العصر ومتطلباته وتتواءم مع احتياجات التنمية وسوق العمل المحلي والعالمي المتسارعة والمتجددة ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، بالشراكة بين جميع الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً. كما يسهم البرنامج في تطوير جميع مكونات منظومة التعليم والتدريب بما فيها المعلمين والمدرسين وأعضاء هيئة التدريس والحوكمة وأنظمة التقويم والجودة والمناهج والمسارات التعليمية والمهنية والبيئة التعليمية والتدريبية لكافة مراحل التعليم والتدريب لتنسجم مع التوجهات الحديثة والمبتكرة في مجالات التعليم والتدريب. كما سيقوم البرنامج منطلقاً من الأسس الإسلامية والتربوية والاجتماعية والمهنية باستحداث سياسات ونظم تعليمية وتدريبية جديدة تعزز من كفاءة الرأسمال البشري بما يتوافق ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وبما يحقق الشمولية والجودة والمرونة وخدمة كافة شرائح المجتمع تعزيزاً لريادة المملكة إقليمياً وتنافسيته دولياً.

• **أهداف وجهود وزارة التعليم في تبني وتحقيق برامج رؤية ٢٠٣٠ التي ركزت على التعليم العالي والجامعي:**

نظرت الرؤية إلى الإنسان في المملكة بوصفه أهم ثروة يملكها الوطن، وأولت اهتماماً كبيراً بالتعليم والتدريب، لتحقيق أحد محاورها المتمثل في "المجتمع الحيوي"، وهذا يعني أن مشاركة أفراد المجتمع ستزداد مع ستقدمه الدولة من برامج لتحقيقها. ومع أن الرؤية جاءت شاملة لكافة المسارات التنموية، إلا أنها وضعت على عاتق الجامعات مسؤولية ضخمة في تأهيل الكوادر البشرية القادرة على مواكبة التحولات التي ستشهدتها المملكة في جميع المجالات خلال السنوات المقبلة التي استهدفتها الرؤية، من خلال الارتقاء بجودة التعليم ومخرجاته، وتبنيها تطبيقاً لأرقى معايير الجودة في العملية التعليمية من خلال التحسين المستمر، وتحقيق دور الجامعة في وظائفها الثلاث الرئيسة بكل فاعلية.

وقد ركزت الرؤية على الاستثمار في الموارد البشرية من خلال قيام المؤسسات الحكومية وخاصة وزارة التعليم في إعداد الأفراد وتمكينهم من المعارف والمهارات، خاصة وأن إعداد الأفراد على مستوى علمي ومهاري يتطلب وجود مؤسسات ذات كفاءة وجودة ونوعية، وقد جسد ذلك أحد أهداف الرؤية والمتمثل في: أن يكون خمس جامعات سعودية ضمن تصنيف أفضل مائتي جامعة دولية بحلول عام ٢٠٣٠ (البليهد، ٢٠٢٠، ٧٧٨)

وتعد جامعات المملكة إحدى الجهات التنفيذية المعنية بتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومنوط بها أن تسهم في تحقيقها وفق برنامج التحول الوطني، وعليه، يجب أن يكون متضمناً في الخطط الاستراتيجية لجامعات المملكة، وكذلك في خططها التشغيلية محاور برنامج التحول الوطني ذات الصلة بعملها، مثل: الاسهام في حماية البيئة الطبيعية، والسعي لتحقيق التنمية وضمان الأمن الغذائي، واستدامة الموارد المائية، وتعزيز استدامة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الوظائف الثلاثة الرئيسة للجامعة (الحضرمي، وسليمان، ٢٠٢٠، ٢٦١).

وللجامعات دور مهم وفاعل في إحداث التنمية البشرية في المجتمع كما هدفت إليه الرؤية، وذلك من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية، والذي يركز على برامج تواكب مستجدات ومتطلبات العصر، وتلبي احتياجات سوق العمل عن طريق تطوير جميع مكونات منظومة التعليم والتدريب بهدف تعزيز كفاءة رأس المال البشري لكي تتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ تحقيقاً للجودة والمرونة والشمولية، وتعزيزاً لريادة المملكة إقليمياً وتنافسيتها دولياً (البليهد، ٢٠٢٠، ٧٧٠). كما أولت رؤية المملكة ٢٠٣٠ إدارة المعرفة اهتماماً بالغاً؛ فهي تمثل إطاراً للتحول والتغير إلى مجتمع قائم على المعرفة، وهذا يستدعي مشاركة التعليم العالي في هذه الرؤية من خلال الجامعات، والتي تعد من أولى المنظمات التي سلكت مدخل إدارة المعرفة في إدارة الأصول الملموسة وغير الملموسة لديها، وهي أيضاً من أكثر المنظمات ملائمة لتبني هذا المبدأ (الجديبي، ٢٠٢٠، ٦١). فالرؤية تمثل إطاراً للتحول والتغيير إلى مجتمع قائم على المعرفة، والتحول هنا مختلف تماماً عن أي تحول يمكن أن يحدث في كثير من الدول، إنه تحول من الاعتماد الأساسي على النفط، إلى موارد حيوية أخرى، كما أنه تحول ينحو إلى توطين اليد العاملة السعودية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، بحيث تشتمل على أنشطة إنتاجية وخدمية متعددة تعمل في إطار واحد من التكامل، وبما يؤدي إلى بناء اقتصاد متوازن ومستقر، وذلك بغية تحقيق موارد أخرى للدخل إلى جانب النفط، الذي يشكل المصدر الرئيس للإيرادات، والمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، من أجل تضاوي التذبذب في أسعاره، وبالتالي اضطراب منظومة الإيرادات والنفقات العامة، وكذلك تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات، واستمرار وتيرة التنمية الشاملة بصورة متسقة، ومتوازنة، ومستدامة (الحضرمي، وسليمان، ٢٠٢٠، ٢٥٠). وعليه نجد أن الرؤية وبرامج تحقيقها تسعى إلى تطوير التعليم العالي في مختلف المسارات، وتحقيق تعليم يسهم في دفع عجلة التنمية

الاقتصادية، ودعم الاقتصاد الوطني، الذي يتطلب الارتقاء بجودة التعليم، وسد الفجوة بين مخرجات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتزويد الخريجين بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل في جميع قطاعات الاقتصاد، حيث تعد الجامعات بمثابة المحور الأساسي في بناء المجتمع وذلك من خلال وظائفها الثلاثة: التدريس . البحث العلمي . خدمة المجتمع)، فالتعليم أحد الركائز الأساسية التي تبني عليها المجتمعات نهضتها وتنميتها.

وقد قامت وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، بوضع العديد من الأهداف والأسس، حتى تسعى على بناء مجتمع تعليمي متميز يتمتع بقدر عالي من التميز والريادة، ومن بين تلك الأهداف ما يلي: (الشمري، ٢٠١٨، ٣٧١، ٣٧٠).

«السعي نحو سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق، والتخلص من حدوث فارق بين العملية التعليمية ومخرجاتها وبين التغيرات التي تحدث في الأسواق السعودية، وخلق جيل جديد يتمتع بكافة المهارات التي تواكب العصر الحديث.

«العمل على أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل (٢٠٠) جامعة دولية بحلول عام ٢٠٣٠م.

«توفير فرص التعليم للجميع في بيئة تعليمية مناسبة.

«زيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الابداع والابتكار.

«تنمية الشراكة المجتمعية، والارتقاء بقدرات ومهارات منسوبي التعليم.

«إتاحة الفرصة لإعادة تأهيل الطلبة والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية، ووضع مهارات جديدة تساعد الطلاب الجدد على معرفة التطبيقات الحديثة لتساعدهم على اختيار المهنة المناسبة بمنتهى السهولة.

«العمل على تحديث وتطوير الجامعات الحكومية بما يمكنها من التميز والريادة.

«تطوير القاعدة التعليمية بكافة عناصرها والمعلمين بشكل يواكب التطور التكنولوجي.

إن القراءة الفاحصة للتفصيلات التي جاءت في رؤية المملكة ٢٠٣٠ تبرز الدور الحيوي والمهم لمؤسسات التعليم، سواء على الصعيد الداخلي لهذه المؤسسات وما يجب أن تكون عليه، أو ما يرتبط بمخرجات هذه المؤسسات ومدى توافقها مع تطورات واحتياجات الرؤية (الشمري، ٢٠١٨، ٣٧٠).

ومن خلال تحليل العبارات الواردة في محتوى رؤية ٢٠٣٠ والتي تتعلق بالتعليم العالي والجامعي نجد أنها تؤكد على عدد من السياسات والأهداف والإجراءات منها:

«مستقبل المملكة سيبنى بجهود أبنائه، وستكون المملكة في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل.

«توفير التعليم القادر على بناء الشخصية، وإرساء منظومة اجتماعية وصحية ممكنة.

« تطوير الجامعات الحكومية والعمل على تحسين ترتيبها في التصنيفات الدولية لأفضل الجامعات العالمية (تصبح خمس جامعات سعودية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة).

« تأسيس مجالس مهنية خاصة بكل قطاع تنموي تعنى بتحديد ما يحتاجه من المهارات والمعارف، وستوسع في التدريب المهني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة، والتركيز على الابتكار في التقنيات المتطورة وفي ريادة الأعمال.

« تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد، مع العمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات التعليمية.

« تمكين الطلبة من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي، وتحقيق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية.

« تعزيز دور المعلم ورفع تأهيله، ومتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي.

« العمل مع المتخصصين لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.

« عقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محلياً ودولياً، ونشئ المنصات التي تعنى بالموارد البشرية في القطاعات المختلفة من أجل تعزيز فرص التدريب والتأهيل.

« العمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتحسينها، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.

« العمل على تطوير وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال، بما يسهل للمستثمرين وللقطاع الخاص فرص أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما، والسعي إلى تحويل دور الحكومة من مقدم أو مزود للخدمة إلى منظم ومراقب للقطاعات.

« استثمار الأصول العقارية المملوكة للدولة في مواقع استراتيجية، ونخصص المواقع الحيوية في المدن للمنشآت التعليمية.

« توسع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدمة لتشمل خدمات أخرى مثل نظم المعلومات الجغرافية، والخدمات الصحية والتعليمية.

وتقوم جامعة حائل وخطتها الاستراتيجية بالمواءمة بين استراتيجيات الجامعة ورؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وبرنامج تنمية القدرات البشرية والبرامج الأخرى ذات الصلة، حيث تسعى للمشاركة الخلاقة

والأصيلة لتحقيق تمثل رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال تبني استراتيجيات جديدة تتعلق بتطوير الأنظمة واللوائح وبناء أطر تشمل آليات تنظيمية تسهم في تلبية الاحتياجات التدريبية لمنسوبيها ورفع كفاءتهم، وكذلك عقد اتفاقيات وشراكات مع جامعات ومراكز بحثية متميزة على المستويين الوطني والدولي لتعرف واستخلاص عدد من الممارسات في المجالات البحثية والتقنية والعلمية وتعزيز التواصل وتبادل الخبرات (سالم، خميسة، ٢٠٢٠، ٣٠٨، ٣٠٩). وكذلك العمل على تحسين ترتيب الجامعة في التصنيفات العربية والدولية ومنها تصنيف كيو إس (QS).

• ثالثاً: أهم جهود جامعة حائل في تحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية للجامعات:

حرصت وزارة التعليم العالي على وضع خطة استراتيجية تهدف إلى جعل الجامعات السعودية تحقق الريادة والمنافسة العالمية بين الجامعات العالمية؛ فقامت بدعم عديد من المشاريع لرفع مستوى أداء الجامعات، مثل تدريب أعضاء هيئة التدريس، والتواصل مع الجامعات العالمية لعمل شراكات أكاديمية بحثية تعزز عملية التطوير، وإتاحة الفرصة للاستفادة من بيوت الخبرة العالمية، وكذلك دعم الكراسي العلمية ومراكز التميز البحثي.

كما دعمت وزارة التعليم العالي برنامج الريادة هدفاً استراتيجياً لدعم الجامعات السعودية والارتقاء بأدائها وتميزها ورفع مستوى الجودة في كافة الخدمات التي تقدمها الجامعات للمجتمع؛ بغية التوصل إلى مراكز متقدمة في تصنيفات (شنغهاي) و(التايمز) و(ويب ماستريكس)، وفي مقدمتها كل من جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

كما عملت الوزارة على تنفيذ "برنامج الريادة" الذي يهدف إلى الارتقاء بأداء الجامعات السعودية والمنافسة في مجال تقديم خدمات مجتمعية راقية، تصل بالجامعات السعودية إلى مصاف الجامعات العالمية ذات السمعة العريقة المتميزة في كافة النواحي التدريسية التي تقدمها الجامعة (الأكاديمية، البحثية، الخدمات التي تقدم للمجتمع) وتأتى أهداف هذا البرنامج على النحو التالي (وزارة التعليم، ٢٠٢٠، ١):

« تعزيز أداء الجامعات السعودية للارتقاء بمستوياتها الأكاديمية والبحثية والخدمية.

« تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية لمستوى الجامعات من كافة النواحي.

« تشجيع إنتاج البحث العلمي من خلال الدعم المادي والمعنوي.

« تبني مبدأ الجودة في كافة مؤسسات التعليم العالي لضمان جودة البرامج.

« نشر ثقافة العالمية بين العاملين في الجامعات على كافة المستويات، وجعلها هدفاً استراتيجياً لتحقيق الريادة العالمية.

« ربط المخرجات بسوق العمل لتحقيق أهداف التنمية.

« تعزيز مبدأ المنافسة الإيجابية بين الجامعات ضمن أطر محددة.

وتؤكد وزارة التعليم على مراعاة مبادئ الجودة لتحقيق المنافسة والريادة العالمية وفقا لعدة محكات هي: اعتماد الأسس والقواعد والآليات التي تعزز مبدأ الجودة، والعمل على التطوير المستمر في مؤسسات التعليم العالي، والوصول إلى مؤسسات تعليمية متكاملة في كافة الجوانب، وتشجيع المنافسة والتطوير بين مؤسسات التعليم العالي؛ من خلال تأكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي، ويتطلب ذلك تقويم الأداء الأكاديمي في مختلف القطاعات، والعمل على رفع كفاءة الأداء الأكاديمي، وتحسين مستوى الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب، والعمل على إيجاد نظام موحد لقياس الأداء الأكاديمي، والتعرف على متطلبات سوق العمل لتحسين المخرجات، وتحقيق نقلة نوعية في العملية الأكاديمية؛ للارتقاء بمستوى الطالب والطالبة في مؤسسات التعليم العالي.

وقد نجحت بعض الجامعات السعودية في شغل مكانة متميزة في تصنيف "كيو إس" عام ٢٠٢٠م ومنها: جامعة الملك عبدالعزيز التي جاءت في الترتيب ١٤٣ عالميا والأولى عربيا، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي كانت أول من دخل هذا التصنيف وحقت مرتبة متقدمة عالميا حيث شغلت المرتبة ١٨٦، وجامعة الملك سعود التي جاءت في المرتبة ٢٨٧ (QS, 2020, 5)، إلا أن جامعة حائل غابت عن هذا التصنيف على مر السنوات الماضية، مما جعل إدارة الجامعة تعمل بشكل جاد لتحسين الترتيب المحلي والعالمي للجامعة في كافة التصنيفات العالمية؛ من خلال اتخاذ بعض الإجراءات ومنها:

« استحداث وحدة التصنيف الدولي بعمادة الجودة والتطوير عام ٢٠١٨، بهدف الارتقاء بالتصنيف الدولي لجامعة حائل من خلال استيفاء المعايير والمؤشرات الصادرة عن التصنيفات الدولية المستهدفة، وتحسين السمعة الأكاديمية والصورة الذهنية لجامعة حائل.

« تشكيل اللجنة الدائمة لتحسين التصنيف الدولي للجامعة في تصنيف "كيو إس".

« زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي في ميزانية الجامعة.

« الانتهاء من الخطة الاستراتيجية والاهتمام ببدء تنفيذها بداية من عام ٢٠١٩م، كما تجلّى هذا الاهتمام في التوجهات المستقبلية للجامعة في خطتها الاستراتيجية (٢٠١٨م - ٢٠٢٣م) حيث ركزت على تطوير سياسات البحث العلمي والدراسات العليا؛ وفقا لأولويات التنمية من خلال الاستفادة القصوى من مخصصات البحث العلمي في موازنة الجامعة، ووضع نظام أكثر فاعلية لمساندة ودعم البحوث العلمية، وإعداد مشاريع بحثية تطبيقية مع مؤسسات المجتمع المحيط (القطاع الخاص والحكومي)، وإعداد خطة بحثية للجامعة في ضوء الاحتياجات الوطنية والتوجهات العالمية، وتلبية احتياجات المجتمع من البحوث التطبيقية، وعقد الشراكات الاستراتيجية في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتطوير البرامج الأكاديمية وتقييمها من خلال مراجعة النظراء، وتعزيز العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وتطوير الموقع الإلكتروني للجامعة، وهو ما يساهم في تحسين السمعة الأكاديمية للجامعة على المستوى المحلي والدولي (جامعة حائل، ٢٠١٨، ١٢٣ - ١٤٦).

كما اهتمت عمادة البحث العلمي بدعم المشاريع البحثية، وبناء المجموعات البحثية المكونة من أعضاء هيئة التدريس بمختلف الكليات، وإطلاق مشروع بادئ للباحثين العائدين من الابتعاث، وكذلك استحداث آلية متكاملة لدعم البحوث المتميزة لأعضاء هيئة التدريس ممن ينشرون في مجلات عالمية ذات معامل تأثير، كما أطلقت الجامعة جائزة الباحث المتميز؛ لتحفيز منسوبي الجامعة على التميز البحثي والنشر العلمي الدولي للبحوث، وهو ما انعكس إيجابياً على مؤشرات البحث العلمي لجامعة حائل، وارتفاع معدل النشر الدولي للبحوث؛ حيث مثلت إسهامات منسوبي الجامعة في البحث العلمي من الأوراق العلمية المنشورة وعدد الاستشهادات بأبحاث الجامعة حسب موقع *Web of Science* . في عام ٢٠٢٠ حوالي ١٩٧٩ بحثاً، ومعدل الاستشهادات والاقتباسات حوالي ٢٧.٧١٣، كما حققت الجامعة تميزاً في التعاون الدولي في البحث العلمي حسب مقياس تأثير الاقتباس الموزون في التخصص *FWCI* مقارنة مع الجامعات السعودية (عمادة البحث العلمي، ٢٠٢٠، ٢).

عملت وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي على تحسين وإنشاء برامج دراسات عليا، وتطوير مجالات البحث العلمي، وتقديم الاستشارات لخدمة المجتمع؛ من خلال تشجيع الابتكار والريادة والشركة؛ وذلك للإسهام في بناء اقتصاد مجتمع المعرفة، وتطوير بنية تحتية عالمية المستوى للأبحاث وتقديم الخدمات الالكترونية، وإبرام اتفاقيات في المجالات البحثية والتدريبية والاستشارية؛ من خلال المشاريع التعاقدية، وتطوير التعاون المستدام في مجال الأبحاث مع الجامعات والمؤسسات البحثية الرائدة عالمياً (جامعة حائل، ٢٠١٩، ٨).

الاعتماد المؤسسي لجامعة حائل من الهيئة البريطانية *ASIC*
تجديد الاعتماد الدولي لإدارات الجامعة *ISO 9001: 2015* من الهيئة الألمانية *TUV*

تجديد اعتماد مركز تطوير المهارات من البورد الدولي *IBCT*
حصول عدد من البرامج الأكاديمية على الاعتماد البرامجي الدولي منها:
برنامج الطب والجراحة من الهيئة البريطانية *ASIC* - اعتماد برنامج التمريض الهيئة الألمانية *AHPGS* اعتماد برنامج التغذية من الهيئة الألمانية *AHPGS* - اعتماد برنامج العلاج الطبيعي الهيئة الألمانية *AHPGS* - اعتماد برنامج الأشعة من الهيئة الألمانية *AHPGS* - اعتماد برنامج المختبرات من الهيئة الألمانية *AHPGS*
اعتماد برنامج إدارة الخدمات الصحية من الهيئة الألمانية *ASIIN* - اعتماد برنامج الكيمياء من الهيئة الألمانية *ASIIN* - اعتماد برنامج الأحياء من الهيئة الألمانية *ASIIN* - اعتماد برنامج علوم الحاسب من الهيئة الألمانية *ASIIN* - اعتماد برنامج هندسة البرمجيات من الهيئة الألمانية *ASIIN* - اعتماد برنامج الصيدلة من الهيئة الألمانية *AHPGS* - اعتماد برنامج الهندسة الكهربائية من الهيئة الأمريكية *ABET* - اعتماد برنامج طب الاسنان من الهيئة الألمانية *AHPGS* .

وتتوالى جهود الجامعة في تحسين ترتيبها في التصنيف الدولي "كيو إس"؛ من خلال العمل على تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومبادراتها المختلفة وبخاصة ما يتعلق بتنفيذ الخطة التشغيلية للبحث العلمي في الجامعة، وتنفيذ الخطة التشغيلية لوحدة التصنيف الدولي، ومن المتوقع أن تسهم مخرجات هاتين الخطتين في الارتقاء بأداء الجامعة ورفع مكانتها الأكاديمية.

• الدراسة الميدانية (إجراءات الدراسة - نتائج الدراسة وتفسيرها): • إجراءات الدراسة:

يمكن استعراض إجراءات الدراسة على النحو الآتي:

• مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع منسوبي جامعة حائل من الجنسين بدرجة (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد) وفقاً لما يلي:

جدول (٣) إجمالي أعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل

م	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
	٣٧	٦	١٤٣	٣٩	٤٨١	٣٤٧
	٤٣		١٨٢		٨٢٨	
	الإجمالي		١٠٥٣			

• عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة التي تم اختيارها بطريقة طبقية عشوائية من (٢٧٤) عضواً ونسبة ٢٦٪ من إجمالي أعضاء هيئة التدريس بجميع كليات جامعة حائل البالغ عددهم (١٠٥٣) عضواً. وطبقت الدراسة الميدانية على العينة من الأعضاء العاملين بـ (٦) كليات طبقت عليهم الدراسة الميدانية ككليات ممثلة للتخصصات: (العلمية - الإنسانية - الصحية) - جامعة حائل. وفيما يلي جدول توزيع عينة الدراسة من الكليات الممثلة للتخصصات.

• أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة حائل؛ للتعرف على استجاباتهم على العبارات الخاصة بكل محور من محاور الاستبانة الخمسة.

وفيما يلي وصف لإجراءات بناء الأداة وتقنينها:

(أ) الهدف من الاستبانة:

هدفت الاستبانة إلى التعرف على واقع توافر معايير تصنيف "كيو إس" العالمي للجامعات بجامعة حائل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

(ب) بناء الاستبانة:

تم إعداد الاستبانة وفقاً للإجراءات التالية:

«الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المرتبطة بالتصنيفات العالمية للجامعات بموضوع البحث.

جدول (٤) عينة الدراسة

م	الكلية	الدرجة	ذكر	إناث	إجمالي	عينة الدراسة		
						ذكر	أنثى	إجمالي
١	التربية	أستاذ	٧	٠	٧	٣	٠	٣
		أستاذ مشارك	٣٥	١٠	٤٥	١٨	٤	٢٢
		أستاذ مساعد	٨٣	٧١	١٥٤	٣٧	٢٩	٦٦
٢	العلوم	أستاذ	٥	٠	٥	٢	٠	٢
		أستاذ مشارك	١٥	٢	١٧	٦	١	٧
		أستاذ مساعد	٤٥	٣٩	٨٤	١٧	١٥	٣٢
٣	الآداب	أستاذ	٦	٢	٨	٢	١	٣
		أستاذ مشارك	١٩	٨	٢٧	٨	٣	١١
		أستاذ مساعد	٦٢	٥٢	١١٤	٢٧	٢٤	٥١
٤	العلوم الطبية التطبيقية	أستاذ	٣	٠	٣	١	٠	١
		أستاذ مشارك	٩	٢	١١	٣	١	٤
		أستاذ مساعد	٢٢	١٧	٣٩	٩	٧	١٦
٥	الهندسة	أستاذ	٦	٠	٦	٣	٠	٣
		أستاذ مشارك	٢١	٠	٢١	١٠	٠	١٠
		أستاذ مساعد	٤٧	٤	٥١	٢١	١	٢٢
٦	الطب	أستاذ	٤	٢	٦	٢	١	٣
		أستاذ مشارك	٣	٣	٦	٢	١	٣
		أستاذ مساعد	٢٤	١٤	٣٨	١٠	٥	١٥
	الإجمالي	أستاذ	٣١	٤	٣٥	١٣	٢	١٥
		أستاذ مشارك	١٠٢	١١	١١٣	٤٧	١٠	٥٧
		أستاذ مساعد	٢٨٣	١٩٧	٤٨٠	١٢١	٨١	٢٠٢
	العدد الكلي للمجتمع والعينة		٤١٦	٢١٢	٦٢٨	١٨١	٩٣	٢٧٤

« تحديد المحاور المرتبطة بمعايير تصنيف "كيو إس" العالمي للجامعات.
 « كما شملت الاستبانة البيانات الأساسية متغيرات الدراسة؛ وهي:
 الجنس: (ذكر- أنثى)، والدرجة العلمية: (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد)، والكلية/ القسم الأكاديمي.
 « تمت صياغة مجموعة العبارات في صورتها الأولية، وبلغت ٤٩ عبارة موزعة على المحاور الخمسة للاستبيان، بحيث تكون الاستجابة عليها باختيار بديل من ثلاثة بدائل هي (كبيرة، متوسطة، ضعيفة) وتعطى الدرجات ٣ - ٢ - ١ على الترتيب.
 « تم التحقق من صدق وثبات الاستبانة بالطرائق التالية:

• صدق الحكمين:

تم عرض الاستبانة على عدد (٩) من الحكمين من الأساتذة المتخصصين في المجال التربوي والمهتمين بمجال الجودة والتصنيف الدولي للجامعات للتعرف على آرائهم في الاستبانة ومدى مناسبتها للأهداف التي وضعت لتحقيقها، ومدى

ارتباط عبارات كل محور به، وأية تعديلات في الصياغة واللغة، وقد أسفر هذا الإجراء عن استبعاد عدد من العبارات وإعادة صياغة البعض الآخر وإضافة بعض العبارات، وقد تم إجراء تعديلات السادة المحكمين وأصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تشتمل على ٤٤ عبارة موزعة على المحاور الخمسة: وفقاً للجدول التالي.

جدول (٥) توزيع عبارات الاستبانات بالمحاور الخمسة

م	المحور	عدد العبارات
١	المحور الأول: السمعة الأكاديمية للجامعة	٩
٢	المحور الثاني: كفاءة وكفاية الموارد البشرية	٧
٣	المحور الثالث: جودة البحث العلمي	١١
٤	المحور الرابع: الطلبة	١٠
٥	المحور الخامس: سمعة صاحب العمل	٧
	الإجمالي	٤٤

• صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الاستبانة؛ من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة المفردة والدرجة الكلية للمحور، وكذلك معاملات الارتباط بين درجة المحور والدرجة الكلية للاستبانة؛ حيث تراوحت معاملات الارتباط بين العبارات ومحاورها بين ٠.٧٧ - ٠.٩١، بينما تراوحت معاملات الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية بين ٠.٨٠ - ٠.٨٨ وهي قيم دالة؛ مما يعد مؤشراً على صدق الاستبانة وقابليتها للتطبيق.

• الثبات:

تم التحقق من ثبات الاستبانة، لكل محور على حدة، وللإستبانة كلها، بطريقة ألفا كرونباخ. وتراوحت قيم معاملات الثبات بين ٠.٧٨ - ٠.٩٠ وهي قيم ثبات عالية ومقبولة إحصائياً.

• طريقة التصحيح:

اعتمد الباحث على مقياس ليكرت الثلاثي؛ بحيث تعطى الاستجابة الأعلى (٣)، متدرجة حتى الاستجابة الأقل والتي تعطى (١)، ويتم الحكم على مدى الاستجابة وفق القيم الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (٦) الحكم على مدى الاستجابة

المدى	نسبة متوسط التحقق
٢.٣٤ إلى ٣	أوافق بدرجة كبيرة
١.٦٧ إلى أقل من ٢.٣٤	أوافق بدرجة متوسطة
١ إلى أقل من ١.٦٧	أوافق بدرجة ضعيفة

• الأساليب الإحصائية المستخدمة:

برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (الإصدار ٢٥)، وتم حساب المتوسط المرجح لكل عبارة، وحساب الفروق الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة ANOVA وفق متغيرات النوع والرتبة الأكاديمية والتخصص.

• نتائج الدراسة وتفسيرها:

• أولاً: نتائج المحور الأول: السمعة الأكاديمية للجامعة:

ويركز على أهم العناصر والمعايير التي تؤثر في السمعة الأكاديمية للجامعة. وتندرج تحت هذا المحور (٩) عبارات. ويوضح الجدول التالي استجابات عينة الدراسة حول العناصر التي ترتبط بالسمعة الأكاديمية للجامعة.

جدول (٧) المحور الأول: السمعة الأكاديمية للجامعة

م	العبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%			
٩	تزايد جاهزية الجامعة للحصول على الاعتماد البرامجي والمؤسسي المحلي والدولي	160	58.39	96	35.04	18	6.57	2.5182	.61843	١
٢	يتم تقييم أداء الجامعة بالمقارنة بأداء الجامعات الرائدة أكاديمياً وبحثياً.	167	60.95	81	29.56	26	9.49	2.5146	.66421	٢
١	يتم تقييم جودة البرامج الأكاديمية بالجامعة من خلال آراء النظراء في الجامعات الأخرى	140	51.09	116	42.34	18	6.57	2.4453	.61626	٣
٧	يتوافر بالجامعة خطة متكاملة لتحسين الصورة الذهنية لها في المجتمع المحلي والدولي	143	52.19	87	31.75	44	16.06	2.3613	.74428	٤
٣	تحرص الجامعة على إجراء البحوث التطبيقية بالشاركة مع الجامعات الرائدة بحثياً.	72	26.28	159	58.03	43	15.69	2.1058	.64031	٥
٦	تحرص الجامعة على الحصول على الدعم المؤسسي من الأطراف المعنية وأصحاب المصالح	115	41.97	70	25.55	89	32.48	2.0949	.85919	٦
٨	يتوافر بالجامعة تخصصات أكاديمية تميزها عن الجامعات الأخرى.	90	32.85	106	38.69	78	28.47	2.0438	.78324	٧
٤	تعقد الجامعة شراكات استراتيجية مع بعض الجامعات الدولية	36	13.14	96	35.04	142	51.82	1.6131	.70838	٨
٥	يتوافر بالجامعة نظام معتمد لاستقطاب الأساتذة الزائرين من الجامعات العالمية.	27	9.85	71	25.91	176	64.23	1.4562	.66843	٩
للمتوسط الكلي للمحور										
								2.128	0.7003	

ويتضح من الجدول (٧) أن المتوسط الكلي لمحور السمعة الأكاديمية للجامعة جاء بدرجة "متوسطة" وقدرها (٢.١٢٨) مما يعني وجود دور مقبول للجامعة في تحقيق سمعة أكاديمية جيدة، كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (٩، ٢، ١، ٧) جاءت في الترتيب من الأول إلى الرابع على الترتيب، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٥١٨٢ - ٢.٣٦١٣). مما يعني توافر تلك المقومات والمؤشرات بدرجة كبيرة، وجاءت العبارات رقم (٣، ٦، ٨) في الترتيب من الخامس إلى السابع على التوالي بمتوسطات تراوحت ما بين (٢.١٠٥٨ - ٢.٠٤٣٨)، حيث وافقت عينة البحث أنها تتوافر بدرجة متوسطة، مما يدل على جاهزية الجامعة للحصول على الاعتماد البرامجي والمؤسسي المحلي والدولي، وتقييم أداء الجامعة بالمقارنة بأداء الجامعات الرائدة أكاديمياً وبحثياً،

وتقييم جودة البرامج الأكاديمية بالجامعة من خلال آراء النظراء في الجامعات الأخرى، وامتلاك الجامعة خطة متكاملة لتحسين الصورة الذهنية لها في المجتمع المحلي والدولي، مما يدعم توجهها نحو إجراء البحوث التطبيقية بالمشاركة مع الجامعات الرائدة بحثياً، مما يجعل الإدارة تعمل على توفير الدعم المؤسسي من الأطراف المعنية وأصحاب المصالح. وفي المقابل جاءت العبارتين (٤، ٥) في الترتيب الثامن والتاسع، بمتوسطات تراوحت ما بين (١٠.٦١٣١ - ١٠.٤٥٦٢) حيث وافقت العينة عليها بدرجة ضعيفة، مما يعني أن جامعة حائل لديها عدد قليل من الشراكات الاستراتيجية مع بعض الجامعات الدولية، وافقها لنظام معتمد لاستقطاب الأساتذة الزائرين من الجامعات العالمية. وباستقراء النتائج السابقة يرى الباحث أن جامعة حائل تمتلك بعض المقومات الرئيسة للسمعة الأكاديمية الجيدة، وكذلك وجود حرص من الجامعة على تحقيق تلك السمعة من خلال وسائل وأساليب وإجراءات متعددة؛ لعل من أهمها حصول عدد (١٧) برنامج أكاديمي على الاعتماد الأكاديمي البرامجي الدولي، وكذلك جاهزية الجامعة وانتهاء إجراءات حصولها على الاعتماد المؤسسي المحلي من المركز الوطني للتقويم والاعتماد.

• ثانياً: نتائج المحور الثاني: كفاءة وكفاية الموارد البشرية:

ويركز على أهم العناصر والمعايير التي يمكن أن تسهم في تحقيق كفاءة وكفاية الموارد البشرية بالجامعة، وتندرج تحت هذا المحور (٧) عبارات، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول تلك العناصر والمعايير.

جدول رقم (٨) المحور الثاني: كفاءة وكفاية الموارد البشرية

م	العبرة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%		
٣	يوجد بالجامعة عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراة في كافة البرامج الأكاديمية	160	58.39	78	28.47	27	9.85	.67490	١
٢	يوجد بالجامعة عدد مقبول (كاف) من أعضاء هيئة التدريس الدوليين في مختلف التخصصات	116	42.34	158	57.66	0	0	.49500	٢
٤	تقدم الجامعة برامج التنمية المهنية المستدامة لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس الفعليين	143	52.19	96	35.04	35	12.77	.70433	٣
٧	تستطلع الجامعة آراء أعضاء هيئة التدريس عن الخدمات المقدمة لهم بصفة مستمرة.	133	48.54	114	41.61	27	9.85	.66021	٤
١	يتوافر عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمجموع الطلبة	117	42.70	113	41.24	44	16.06	.72007	٥
٥	يتوافر عدد من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز محلية ودولية	26	9.49	78	28.47	170	62.04	.66388	٦
٦	تدعم الجامعة برامج تدويل أعضاء هيئة التدريس	18	6.57	79	28.83	177	64.60	.61344	٧
التوسط الكلي للمحور								2.1238	0.6474

ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور "كفاءة وكفاية الموارد البشرية" جاء بدرجة "متوسطة" وبمتوسط قدره (٢٠١٢٣٨) مما يعني وجود دور مقبول للجامعة في تحقيق كفاءة وكفاية الموارد البشرية بالجامعة، وأنه على الجامعة العمل على تفعيل تلك العناصر والمعايير بما يحقق المؤشرات المطلوبة دولياً، كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (٣، ٢، ٤، ٧) جاءت في الترتيب من الأول إلى الرابع، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢٠٥٠١٩ - ٢٠٣٨٦٩)، كما العبارة رقم (١) في الترتيب الخامس حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (٢٠٢٦٦٤)، مما يؤكد وجود عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراة في كافة البرامج الأكاديمية، وكذلك عدد مقبول (كاف) من أعضاء هيئة التدريس الدوليين في مختلف التخصصات؛ لذا تعمل الجامعة على تقديم برامج التنمية المهنية المستدامة لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس الفعلية، واستطلاع آرائهم عن الخدمات المقدمة لهم بصفة مستمرة؛ ومن ثم تتحقق النسبة المعيارية لأعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمجموع الطلبة وهي (١٥:١) في جامعة حائل، وتعد سمة تميز للجامعة.

وفي المقابل جاءت العبارتان (٥، ٦) في الترتيب السادس والسابع (الأخير)، بمتوسطات تراوحت ما بين (١٠٤٧٤٥ - ١٠٤١٩٧) حيث وافقت العينة عليها بدرجة ضعيفة، مما يعني أن جامعة حائل تفتقد للعدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز محلية ودولية، كما أنها لا تدعم برامج تدويل أعضاء هيئة التدريس مع الجامعات المحلية أو الدولية.

ومن التحليل السابق للنتائج السابقة يتضح توافر العديد من مقومات تحقيق كفاءة وكفاية الموارد البشرية لجامعة حائل، وكذلك وجود خطوات وإجراءات تؤكد حرص الجامعة على السعي قدماً نحو تحقيق تلك الكفاءة والكفاية في الموارد البشرية من خلال وسائل وأساليب وإجراءات متعددة، لعل من أهمها تقديم برامج التدريب والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين والفنيين، والتوجه نحو مزيد من استقطاب أعضاء هيئة التدريس الدوليين؛ للاستفادة من خبراتهم العلمية والبحثية، وكذلك الوصول إلى النسب العالمية لأعداد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة لمجموع الطلبة بكافة التخصصات.

• ثالثاً: نتائج المحور الثالث: جودة البحث العلمي:

ويركز هذا المحور على أهم العناصر والمعايير التي يمكن أن تسهم في جودة البحث العلمي بالجامعة، وتندرج تحت هذا المحور (١١) عبارة، والجدول (٩) يوضح استجابات عينة الدراسة حول تلك العناصر والمعايير. ويتضح من الجدول (٩) أن المتوسط الكلي لمحور جودة البحث العلمي بالجامعة جاء بدرجة "متوسطة" وقدرها (٢٠١١٧) مما يعني وجود مقومات جيدة يمكن البناء عليها والعمل على تفعيلها لتحقيق المعايير الدولية لجودة البحث العلمي بالجامعة،

جدول (٩) المحور الثالث: جودة البحث العلمي

٢	المبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%		
٩	يتوافر بالجامعة ميثاق معتمد لأخلاقيات البحث العلمي	177	64.60	71	25.91	26	9.49	2.5511	١
٦	تحرص الجامعة على جميع بيانات الاستشهادات ببحوث أعضاء هيئة التدريس من قواعد البيانات العالمية	160	58.39	88	32.12	26	9.49	2.4891	٢
٢	يتوافر بالجامعة أدلة على الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس	159	58.03	88	32.12	27	9.85	2.4818	٣
٧	تتنوع البرامج والمشاريع البحثية التي تعلن عنها الجامعة	160	58.39	72	26.28	42	15.33	2.4307	٤
٨	تدعم الجامعة بحوث أعضاء هيئة التدريس المتميزة	142	51.82	105	38.32	27	9.85	2.4197	٥
١	تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس على النشر العلمي في دوريات عالمية مميزة	143	52.19	87	31.75	44	16.1	2.3613	٦
٤	تعمل الجامعة على تحقيق نسبة جيدة من إنتاج البحوث مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس	141	51.46	89	32.48	44	16.06	2.3540	٧
١٠	يتوافر بالجامعة نظام معن لحماية حقوق الملكية الفكرية للباحثين.	53	19.34	72	26.28	149	54.38	1.6496	٨
١١	تستقطب الجامعة قطاع الصناعة لتمويل البحوث العلمية التطبيقية	18	6.57	115	41.97	141	51.46	1.5511	٩
٣	تفقد الجامعة بعض البرامج والمشاريع البحثية مع الجامعات والمراكز البحثية الرائدة	45	16.42	52	18.98	177	64.60	1.5182	١٠
٥	تحصل الجامعة على تمويل البحوث العلمية من المؤسسات الدولية الداعمة	27	9.85	78	28.47	169	61.68	1.4818	١١
للتوسط الكلي للمحور									
								2.117	0.7023

كما يتبين من الجدول (٩) أن العبارات رقم (٩، ٦، ٢، ٧، ٨، ١، ٤) جاءت في الترتيب من الأول إلى السابع، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت بين (٢.٥٥١١ - ٢.٣٥٤٠)، مما يدل على توافر ميثاق معتمد لأخلاقيات البحث العلمي، وحرص الجامعة على جميع بيانات الاستشهادات ببحوث أعضاء هيئة التدريس من قواعد البيانات العالمية، وتوافر أدلة على الإنتاج البحثي لأعضاء هيئة التدريس، وتنوع البرامج والمشاريع البحثية التي تعلن عنها الجامعة، وقيام عمادة البحث العلمي بدعم بحوث أعضاء هيئة التدريس المتميزة، وتشجيعهم على النشر العلمي في دوريات عالمية مميزة، وتحقيق نسبة جيدة من إنتاج البحوث مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس. وفي المقابل جاءت العبارات رقم (١٠، ١١، ٣، ٥) في الترتيب الثامن إلى الحادي عشر على التوالي، بمتوسطات تراوحت ما بين (١.٦٤٩٦ - ١.٤٨١٨) حيث وافقت العينة عليها بدرجة ضعيفة، مما يؤكد عدم توافر نظام معن لحماية حقوق الملكية الفكرية للباحثين، وقلة الشراكات بين الجامعة وقطاع الصناعة لتمويل البحوث العلمية التطبيقية،

وعدم تنفيذ الجامعة بعض البرامج والمشاريع البحثية مع الجامعات والمراكز البحثية الرائدة، وكذلك قلة حصول الجامعة على تمويل البحوث العلمية من المؤسسات الدولية الداعمة.

وإجمالاً فإن النتائج الخاصة بهذا المحور وكذلك الواقع الفعلي يشيران إلى توجه الجامعة وسعيها الحقيقي إلى توفير مقومات جودة البحث العلمي؛ وفقاً لأعلى المعايير العالمية، وذلك من خلال تنوع البرامج والمشاريع البحثية التي تعلن عنها الجامعة بشكل دوري، وزيادة ميزانية التمويل لدعم الأبحاث المتميزة، واعتماد ميثاق لأخلاقيات البحث العلمي، والانتهاه من بناء بنية تحتية تقنية وقواعد بيانات للبحث العلمي بالجامعة وربطها بقواعد البيانات الدولية، وبالتالي فإن الجامعة تحتاج إلى الاستمرار في هذا النهج بقوة وسرعة بما يستوفي المعايير الدولية ويحقق مؤشرات التصنيف الدولي وبخاصة تصنيف QS.

• رابعاً: نتائج المحور الرابع: الطلبة:

ويركز هذا المحور على أهم العناصر والمعايير التي يمكن أن تسهم في جودة كافة الجوانب المرتبطة بطلبة بالجامعة، وتندرج تحت هذا المحور (١٠) عبارات، والجدول (١٠) يوضح استجابات عينة الدراسة حول تلك العناصر والمعايير.

جدول (١٠) المحور الرابع: الطلبة

م	العبرة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%		
٤	تحرص الجامعة على قياس رضا الطلبة عن جودة العملية التعليمية	194	70.80	71	25.91	9	3.28	2.6752	١
٦	ترتفع نسبة إقبال الطلبة على الدراسة بالجامعة	143	52.19	114	41.61	17	6.20	2.4599	٢
١٠	تحقق الخدمات المقدمة من الجامعة توقعات الطلبة	142	51.82	96	35.04	27	9.85	2.4340	٣
٩	تشجع الجامعة الطلبة على المشاركة في مسابقات محلية ودولية	142	51.82	89	32.48	43	15.69	2.3613	٤
١	تعمل الجامعة على بناء ودعم القدرات التنافسية للطلبة	133	48.54	97	35.40	44	16.06	2.3248	٥
٥	تتيح الجامعة الفرصة للطلبة لإكمال دراستهم من خلال البعثات والمنح	124	45.26	115	41.97	35	12.77	2.3248	٦
٧	تقدم الجامعة مقررات في التعليم الريادي وريادة الأعمال.	123	44.89	107	39.05	44	16.06	2.2883	٧
٣	توجد نسبة من طلبة المنح الدوليين بمرحلتى البكالوريوس	133	48.54	80	29.20	61	22.26	2.2628	٨
٨	تشجع الجامعة الطلبة على البحث والإبداع والتعلم الذاتي المستمر	133	48.54	80	29.20	61	22.26	2.2628	٩
٢	تدعم الجامعة برامج التبادل الطلابي مع الجامعات المتميزة	43	15.69	90	32.85	141	51.46	1.6423	١٠
		المتوسط الكلي للمحور							
		0.7051		2.3036					

ويتضح من الجدول السابق أن المتوسط الكلي لمحور "الطلبة" جاء بدرجة "متوسطة" وقدرها (٢.٣٠٣٦) مما يعني وجود مقومات كبيرة وبدرجة عالية ومفعلة تقترب كثيرا من تحقيق المعايير الدولية لجودة الجوانب المرتبطة بالطلبة، كما يتبين من الجدول السابق أن العبارات رقم (٤، ٦، ١٠، ٩) جاءت في الترتيب من الأول إلى الرابع، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٦٧٥٢ - ٢.٣٦١٣)، وجاءت العبارات رقم (١، ٥، ٧، ٣، ٨) في الترتيب من الخامس إلى التاسع، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة متوسطة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢.٣٢٤٨ - ٢.٢٦٢٨)، بينما جاءت العبارة رقم (٢) في الترتيب الأخير وبمتوسط قدره (1.6423) حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة ضعيفة. وبالنظر إلى تلك النتائج فثمة ما يدل قيام الجامعة بقياس رضا الطلبة عن جودة العملية التعليمية بصفة دورية، وارتفاع نسبة إقبال الطلبة على الدراسة بالجامعة، وتحقيق الخدمات المقدمة من الجامعة لتوقعات الطلبة، وتشجيعها الطلبة على المشاركة في مسابقات محلية ودولية، وبناء ودعم القدرات التنافسية للطلبة، وإتاحة الفرصة للطلبة لإكمال دراستهم من خلال البعثات والمنح، وتقديم مقررات في التعليم الريادي وريادة الأعمال، ووجود نسبة من طلبة المنح الدوليين بمرحلتى البكالوريوس، وتشجيع الطلبة على البحث والإبداع والتعلم الذاتي المستمر، إلا أن الجامعة فيما يتعلق بدعم برامج التبادل الطلابي مع الجامعات المتميزة ما زالت دون المستوى المأمول وأدائها في هذا الجانب غير مرضي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

ومن التحليل السابق للنتائج الخاصة بهذا المحور وكذلك الواقع الفعلي يشير إلى توافر الجوانب المرتبطة بالطلبة بدرجة كبيرة تؤكد على حرص الجامعة وسعيها الحقيقي إلى توفير كافة المقومات والإمكانات التي من شأنها تحقيق معايير ذات جودة عالية في هذا الجانب بحيث تؤهل الجامعة للريادة في هذا الجانب المهم، ويزيد من فرص رفع تصنيفها الدولي.

• خامسا: نتائج المحور الخامس: سمعة صاحب العمل:

ويركز هذا المحور على أهم العناصر والمعايير المرتبطة بسمعة الجامعة لدى أصحاب العمل، وذلك انطلاقا من كون ذلك يمثل انعكاسا لجودة الخريجين وتمتعهم بمهارات ومعارف تمكنهم من تحقيق كفاءة وجودة الأداء في سوق العمل، وتندرج تحت هذا المحور (٧) عبارات، والجدول الآتي يوضح استجابات عينة الدراسة حول تلك العناصر والمعايير.

ويتضح من الجدول (١١) أن المتوسط الكلي لمحور "سمعة صاحب العمل" جاء بدرجة "متوسطة" وقدرها (٢.٠٩٨٥) مما يشير إلى وجود مقومات مقبولة يمكن البناء عليها، والعمل على استكمالها وتفعيلها؛ لتحقيق المعايير الدولية المرتبطة بهذا الجانب؛ خاصة مع حرص الكليات والأقسام على قياس مستوى رضا أصحاب العمل وجهات التوظيف، بشكل دوري، ضمن سعي هذه الكليات لتحقيق الاعتماد البرامجي، وكذلك مشاركة بعض أصحاب العمل في المجالس واللجان الخاصة بهذا الجانب، ووجود علاقة مستمرة بين الجانبين، حتى على مستوى وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للكليات.

جدول (١١) المحور الخامس: سمعة صاحب العمل

م	العبارة	أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة ضعيفة		الانحراف المعياري	الترتيب
		ت	%	ت	%	ت	%		
٥	يتوافر بالتواضع آلية معلنّة للتواصل مع أرباب العمل	142	51.82	107	39.05	25	9.12	2.4270	١
١	تستطلع الجامعة رضا جهات التوظيف عن جودة الخريجين بصفتهم مستمرة	133	48.54	115	41.97	26	9.5	2.3905	٢
٦	تشرّك الجامعة أرباب العمل في تطوير البرامج الأكاديمية	132	48.18	89	32.48	53	19.34	2.2883	٣
٣	يوجد إقبال من جهات العمل على خريجي الجامعة لتوافر معايير الجودة لديهم	107	39.05	256	93.43	34	12.41	2.2664	٤
٧	يرتفع مستوى رضا أرباب العمل عن مهارات وكفايات خريجي الجامعة	97	35.40	142	51.82	35	12.77	2.2263	٥
٤	ترتفع نسبة خريجي الجامعة الذين توظفوا بعد التخرج من الجامعة	17	6.20	123	44.9	134	48.91	1.5730	٦
٢	يوجد توافق بين الاحتياجات الفعلية والتوظيف الكفاء لها في سوق العمل	36	13.14	70	25.55	168	61.31	1.5182	٧
المتوسط الكلي للمحور									
								2.0985	0.6758

كما يتبين من الجدول (١١) أن العبارتين رقم (٥، ١) جاءتا في الترتيبين الأول والثاني، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة كبيرة وبمتوسطات (٢٠٤٢٧٠ - ٢٠٣٩٠٥)، وجاءت العبارات رقم (٦، ٣، ٧) في الترتيب من الثالث إلى الخامس، حيث وافقت عليها عينة البحث بدرجة متوسطة وبمتوسطات تراوحت ما بين (٢٠٢٢٦٣ - ٢٠٢٨٨٣)، وهذه النتائج تشير إلى توافر آلية معلنّة لدى الجامعة للتواصل مع أرباب العمل، واستطلاع الجامعة لمستوى رضا جهات التوظيف عن جودة الخريجين بصفة مستمرة، وإشراكها لأرباب العمل في تطوير البرامج الأكاديمية، ووجود إقبال من جهات العمل على خريجي الجامعة لتوافر معايير الجودة لديهم، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى رضا أرباب العمل عن مهارات وكفايات خريجي الجامعة. أما العبارتان رقم (٤، ٢) في الترتيبين السادس والسابع على التوالي، بمتوسطات تراوحت ما بين (١٠٥٧٣٠ - ١٠٥١٨٢) حيث وافقت العينة عليها بدرجة ضعيفة، مما يدل على ضعف نسبة خريجي الجامعة الذين توظفوا بعد التخرج من الجامعة، وغياب التوافق بين الاحتياجات التدريبية الفعلية والتوظيف الكفاء لها في سوق العمل، ويعزى ذلك إلى ضعف سوق العمل الصناعي بمنطقة حائل وقلة الفرص الوظيفية المعروضة والمتاحة في المنطقة ومحافظاتها.

مما سبق يتضح أن النتائج الخاصة بهذا المحور وكذلك الواقع الفعلي يشيران إلى توافر الجوانب المرتبطة بالطلبة بدرجة مقبولة، لكن الأمر يستلزم العمل على معالجة نقاط الضعف في هذا الجانب؛ لزيادة مستوى رضا أصحاب العمل عن خريجي الجامعة، ومن ثم تحقيق السمعة الجيدة المأمولة، وتعمل الجامعة على ذلك من خلال عدد من الإجراءات منها: استحداث وحدة التصنيف الدولي بعمادة الجودة والتطوير، والتطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية وفقاً لدراسات واستطلاعات رأي أصحاب العمل وجهات التوظيف، بل وإشراك الجامعة لأرباب العمل في تطوير البرامج الأكاديمية، وبرامج التدريب المتنوعة للطلبة الخريجين، والتعاون مع جهات التوظيف في مجال التدريب الميداني والتعاوني للطلبة بالبرامج الأكاديمية المختلفة.

• سادساً: التحقق من صحة فروض البحث: وتتضمن:

١- الفرض الأول: للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار (ف) للفروق بين أكثر من مجموعتين لتعرف الفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للدرجة العلمية (أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد)، وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (١٢) قيمة (ف) ودلالاتها للفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للدرجة العلمية

البعد	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
السمعة الأكاديمية للجامعة	أستاذ	١٥	2.2222	.36324	9.932	.000 دال
	أستاذ مشارك	٥٧	1.9233	.37904		
	أستاذ مساعد	٢٠٢	2.4689	.21812		
كفاءة وكفاية الموارد البشرية	أستاذ	١٥	2.5000	.50000	1.924	.167 غير دال
	أستاذ مشارك	٥٧	2.1429	.22463		
	أستاذ مساعد	٢٠٢	2.3343	.29157		
جودة البحث العلمي	أستاذ	١٥	2.2273	.34378	17.770	.000 دال
	أستاذ مشارك	٥٧	2.6168	.32397		
	أستاذ مساعد	٢٠٢	1.9318	.28830		
الطلبة	أستاذ	١٥	2.4500	.43780	3.749	.033 دال
	أستاذ مشارك	٥٧	2.1660	.36785		
	أستاذ مساعد	٢٠٢	2.5580	.33488		
سمعة صاحب العمل	أستاذ	١٥	2.4286	.34503	.507	.608 غير دال
	أستاذ مشارك	٥٧	2.3343	.28965		
	أستاذ مساعد	٢٠٢	2.4764	.29170		

يتضح من الجدول (١٢) وجود فروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للدرجة العلمية في تقدير مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل؛ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في كل المحاور، ما عدا المحورين الثاني والخامس؛ حيث اتفقت عينة الدراسة على ضرورة كفاءة وكفاية الموارد البشرية، وأهمية توافر سمعة جيدة لدى أصحاب العمل.

وكانت الفروق لصالح درجة "أستاذ مساعد" في محور "السمعة الأكاديمية للجامعة"، وربما يرجع ذلك إلى عامل الخبرة الأكاديمية لدى الأساتذة المساعدين فيما يتعلق بالعمل في لجان الجودة والاعتماد، والتواصل مع مؤسسات التدريب الميداني بالمجتمع وكذلك تواصلهم مع الجامعات الأخرى في المقارنات

المرجعية، وغيرها من الأمور المرتبطة بالسمعة الأكاديمية للجامعة؛ حيث تؤثر تلك الأمور في تقدير تلك الفئة في هذا الجانب، بينما كانت الفروق لصالح درجة "أستاذ مشارك" في محور "جودة البحث العلمي" ويعزى ذلك إلى حاجة وتمكن تلك الفئة من مهارات البحث العلمي والنشر الدولي، ولصالح درجة "أستاذ مساعد" في محور "الطلبة"؛ وهو الجانب الذي يلقى غالباً اهتمام ومشاركة الأعضاء من درجة "أستاذ مساعد"؛ حيث المشاركة الفاعلة في التدريس والأنشطة الطلابية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات السابقة؛ ومنها دراسة (أبو العينين، ٢٠١٧م) والتي أكدت تأثير الرتبة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس على إدراكهم لواقع توافر معايير التصنيفات العالمية بالجامعات.

٢- الفرض الثاني: للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار (ت) للفروق بين مجموعتين لتعرف الفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للجنس (ذكر- أنثى)، وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول (١٣) قيمة (ت) ودلالاتها للفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للجنس

البعد	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
السمعة الأكاديمية للجامعة	أنثى	٩٣	2.3278	1.1573	3.059	غير دال
	ذكر	١٨١	2.2167	2.28504		
كفاءة وكفاية الموارد البشرية	أنثى	٩٣	2.2957	1.17539	-0.558	غير دال
	ذكر	١٨١	2.3543	2.21516		
جودة البحث العلمي	أنثى	٩٣	2.5764	1.13132	4.362	غير دال
	ذكر	١٨١	2.1945	2.25890		
الطلبة	أنثى	٩٣	2.5350	1.10025	3.403	غير دال
	ذكر	١٨١	2.2420	2.25315		
سمعة صاحب العمل	أنثى	٩٣	2.3229	1.11772	0.254	غير دال
	ذكر	١٨١	2.3071	2.11339		

يتضح من الجدول (١٣) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير الجنس (ذكر- أنثى) في تقدير مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل؛ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في كل المحاور؛ مما يشير إلى عدم تأثير متغير الجنس على استجابة أعضاء هيئة التدريس حول توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل. وتختلف نتائج الدراسة الحالية مع النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة (كمال وآخرون، ٢٠١٩)، ودراسة (الثوم، ٢٠١٩م) اللتين أكدتا عدم تأثير متغير النوع على مدركات أعضاء هيئة التدريس لتوافر مقومات التصنيفات العالمية بالجامعات.

٣- الفرض الثالث: للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام اختبار (ت) للفروق بين مجموعتين لتعرف الفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للتخصص (كليات نظرية- كليات صحية- كليات علمية)، وجاءت النتائج كما بالجدول الآتي:

يتضح من الجدول (١٤) عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغير التخصص (كليات نظرية- كليات صحية - كليات علمية)، في تقدير واقع مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل؛

جدول (١٤) قيمة (ف) ودلائلها للفروق بين أعضاء هيئة التدريس وفقاً للتخصص

مستوى الدلائل	قيمة ف	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	المجموعة	البعد
٠.٠٣٧ دال	3.782	.37772	2.0867	١٥٦	الكليات النظرية	السمعة الأكاديمية للجامعة
		.31094	2.4611	٤٢	الكليات الصحية	
		.12259	2.3156	٧٦	الكليات العلمية	
.٠٧٧ غير دال	2.965	.17802	2.4829	١٥٦	الكليات النظرية	كفاءة وكفاية الموارد البشرية
		.18482	2.2329	٤٢	الكليات الصحية	
		.30419	2.2157	٧٦	الكليات العلمية	
.٠٠٩ غير دال	5.573	.71153	1.9700	١٥٦	الكليات النظرية	جودة البحث العلمي
		.20776	2.5864	٤٢	الكليات الصحية	
		.11385	2.2727	٧٦	الكليات العلمية	
٠٨٧ غير دال	2.683	.28159	2.2240	١٥٦	الكليات النظرية	الطلبة
		.22514	2.4500	٤٢	الكليات الصحية	
		.11618	2.3510	٧٦	الكليات العلمية	
.٠٠٠ دال	23.557	.09897	2.2043	١٥٦	الكليات النظرية	سمعة صاحب العمل
		.12120	2.5729	٤٢	الكليات الصحية	
		.12294	2.2114	٧٦	الكليات العلمية	

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في كل المحاور ما عدا المحورين الأول والخامس (السمعة الأكاديمية للجامعة - سمعة صاحب العمل)؛ مما يشير إلى عدم تأثير متغير التخصص بين الكليات النظرية والكليات الصحية والكليات العلمية على استجابة أعضاء هيئة التدريس حول مدى توافر معايير تصنيف "كيو إس QS" بجامعة حائل؛ باستثناء هذين المحورين، وقد جاءت الفروق في محوري (السمعة الأكاديمية للجامعة - سمعة صاحب العمل) لصالح الكليات الصحية تلتها الكليات العلمية وأخيراً الكليات النظرية؛ ويعزى ذلك إلى أن الكليات الصحية، وكذلك العلمية، تكون - غالباً - أكثر اهتماماً بالجوانب المرتبطة بالسمعة الأكاديمية نظراً لطبيعة تلك الكليات، وخاصة ما يتعلق بالتدريب الميداني والتعاوني والامتنياز لطلابها داخل المؤسسات الصحية والاقتصادية والصناعية، وكذلك خضوعها لاختبارات على المستوى الوطني والدولي لاستكمال متطلبات التخرج والتوظيف مثل اختبار هيئة التخصصات

الصحية بالمملكة العربية السعودية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة (مصطفى، ٢٠٠٨م)، ودراسة (عبد العزيز، ٢٠١٥م) التي أكدتا أن التخصص الأكاديمي يؤثر في إدراك أعضاء هيئة التدريس لدى توافر مقومات التصنيفات العالمية بالجامعة.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن بناء مصفوفة التحليل الاستراتيجي الرباعي (سوات) كما يلي:

Opportunities الفرص	Strengths نقاط القوة
• وجود قيادة وطنية داعمة لعمليات تطوير التعليم الجامعي. • وجود مركز البحث والتطوير ومبادراته. • وجود خطة استراتيجية للبحث العلمي على مستوى المملكة. • فرص عقد الشراكات البحثية مع قطاع الصناعة والمجتمع المحلي. • وجود الهيئة السعودية للملكية الفكرية. • الاستراتيجية الوطنية للتحوّل نحو مجتمع المعرفة	• جاهزية الجامعة للحصول على الاعتماد البرامجي والمؤسسي المحلي والدولي. • توافر إدارة جامعية داعمة لعمليات وأنشطة تحسين التصنيف الدولي للجامعة. • توافر خطة متكاملة لتحسين الصورة الذهنية لها في المجتمع المحلي والدولي • توافر عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس حاصلين على درجة الدكتوراة في كافة البرامج الأكاديمية • تقديم برامج التنمية المهنية المستدامة لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس الفعلية. • توافر ميثاق معتمد لأخلاقيات البحث العلمي • تنوع البرامج والمشاريع البحثية التي تعلن عنها الجامعة • دعم الجامعة لبحوث أعضاء هيئة التدريس المتميزة • ارتفاع نسبة إقبال الطلبة على الدراسة بالجامعة • تحقيق الخدمات المقدمة من الجامعة توقعات الطلبة. • توافر آلية معلنة للتواصل مع آراء العمل
Threats التهديدات	Weaknesses نقاط الضعف
• عزوف مؤسسات المجتمع عن التعاون مع الجامعة في تطوير البحث العلمي. • حدوث تغير في أولويات الإدارة الجامعية تجاه الارتقاء بأداء الجامعة. • وجود جامعات ومراكز بحثية منافسة. • تراجع الدعم الحكومي لموازنات البحث العلمي	• قلّة الشراكات الاستراتيجية مع الجامعات الدولية. • عدم توافر نظام معتمد لاستقطاب الأساتذة الزائرين. • قلّة برامج تدويل أعضاء هيئة التدريس. • قلّة البرامج والمشاريع البحثية مع الجامعات والمراكز البحثية الرائدة • عدم تمويل البحوث العلمية من المؤسسات الدولية الداعمة. • نقص برامج التبادل الطلابي مع الجامعات • غياب التوافق بين الاحتياجات التدريبية الفعلية والتوظيف الكفاء لها في سوق العمل

وهناك مجموعة من الخيارات الاستراتيجية التي يمكن تبنيها بناء على تحديد الوضع الاستراتيجي، وتمثل في مجملها بدائل استراتيجية وهي موضحة بالشكل التالي:

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
العوامل الداخلية (S) جوانب القوى الداخلية لجامعة حائل والتي تتمثل في النتائج السابقة.	العوامل الخارجية (O) وتتمثل في: الظروف الحالية والمستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية الخ.
العوامل الداخلية (W) جوانب الضعف الداخلية لجامعة حائل والتي تتمثل في المدخلات ومنها: الإدارة، البرامج، والموارد، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والأنشطة الطلابية ... إلى غير ذلك.	العوامل الخارجية (WO) الاستراتيجية العلاجية (WO) - زيادة على سبيل المثال: استراتيجية تطويرية للتغلب على جوانب الضعف في مدخلات جامعة حائل المرتبطة بالسمعة

العوامل الداخلية	العوامل الخارجية	جوانب القوى الداخلية (S) لجامعة حائل والتي تتمثل في النتائج السابقة.	جوانب الضعف الداخلية (W) لجامعة حائل والتي تتمثل في المدخلات ومنها: الإدارة، البرامج، الموارد، الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والأنشطة الطلابية ... إلى غير ذلك.
إضافة إلى المتغيرات المرتبطة بعمل الجامعات في المجالات العلمية والبحثية.	التهديدات الخارجية (T) وتشمل المتغيرات البيئية العامة والخاصة المحيطة بجامعة حائل، والتي قد تعرقل تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة من قبل الجامعة	وتوظيف التقنية في تطوير العمل بالجامعة وذلك للاستفادة من ميزة الفرص المتاحة في الحد من تأثيرات التهديدات.	الأكاديمية، وجودة أداء أعضاء هيئة التدريس، واستقطاب جهات العمل وقطاع الصناعة لدعم البحث العلمي.
		الاستراتيجية الدفاعية (ST) زيادة - تقليل، على سبيل المثال استخدام جوانب القوة للتعامل مع التهديدات المحتملة التي تهدد جهود الجامعة في تحسين ترتيبها في تصنيف QS.	الاستراتيجية الانكماشية (WT) تقليل - تقليل، وتتمثل في التقليل من جوانب الضعف في مدخلات جامعة حائل، والتقليل من تأثير التهديدات الخارجية.

وقد اعتمد الباحث في بناء الاستراتيجية المقترحة على استراتيجية (النمو SO) والتي تعتمد على استخدام الجامعة جوانب القوة في بيئتها الداخلية لتأخذ ميزة من الفرص المتاحة في بيئتها الخارجية. وفي الواقع يكون هدف هذه الاستراتيجية هو التحرك من الجوانب الأخرى في المصفوفة الاستراتيجية التي تجعل جامعة حائل لديها القدرة على التغلب على جوانب الضعف وتحويلها إلى جوانب قوة، وعلى الاستفادة من القرص المتاحة للتغلب على التهديدات المحتملة لجهودها في تحسين ترتيبها في تصنيف "كيو إس".

• **الاستراتيجية المقترحة لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠:**
تأتي أهمية هذا الجزء من الدراسة لوضع إطار عام للملامح الاستراتيجية مقترحة؛ لتحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف QS لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ بحيث تحدد رؤية مستقبلية تركز على مجموعة من الأهداف وإجراءات ووسائل تنفيذها؛ بهدف تحسين السمعة الأكاديمية للجامعة، ودعم القدرة المؤسسية، وتحقيق الفعالية التدريسية، والكفاءة البحثية، وتعزيز تواصل الجامعة مع المجتمع المحيط، وتحقيق كفاءة وكفاية أعضاء هيئة التدريس، بحيث تستند إلى دراسة الواقع وتشخيص معطياته؛ بوصفه مدخلا حتميا للتخطيط للمستقبل، وبوصفه أساسا لكل تخطيط استراتيجي قويم؛ فقد اعتمد البحث الحالي على إطاره النظري والنتائج التي توصل لها ميدانيا منطلقا لاستخلاص الملامح العامة لصياغة هذه الاستراتيجية. ويمكن عرض أهم الملامح والأسس الفلسفية للاستراتيجية المقترحة على النحو الآتي:

١- أهداف الاستراتيجية:

تهدف الاستراتيجية المقترحة إلى وضع خطة محددة ومتكاملة يشارك في تنفيذها كافة وكالات الجامعة (وكالة الجامعة، وكالة الجامعة للشؤون الأكاديمية، وكالة الجامعة للدراسات العليا، ووكالة الجامعة للتطوير والأعمال) وأفراد المجتمع المعنيون؛ للإسهام في تحسين أداء الجامعة بوجه عام، وتنمية قدرتها بما يكسبها القدرة على تحسين ترتيبها في تصنيف "كيو إس" بوجه خاص؛ من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية التي تتمثل في:
«الارتقاء بالتصنيف الدولي لجامعة حائل من خلال استيفاء المعايير والمؤشرات الصادرة عن التصنيفات الدولية المستهدفة وبأحرى تصنيف "كيو إس".

- « طرح آليات وإجراءات عملية وعلمية تتخذها الجامعة في سبيل تحسين ترتيبيها في تصنيف "كيو إس".
- « التأكيد على أهمية دور الجامعة المؤسسي في الارتقاء بالمجتمع المحلي ومسؤوليتها الاجتماعية في تنميته، وهو ما ينعكس على سمعة الجامعة في المجتمع.
- « زيادة مشاركة أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بالجامعة في تقديم حلول بناءة وموضوعية، تسهم في حل المشكلات التي تحول دون الارتقاء بالأداء الجامعي.
- « بناء قدرات الباحثين والجهات المعنية داخل الجامعة فيما يخص تعزيز مكانتها في التصنيفات الدولية
- « وضع مخططات الأداء استناداً إلى التخطيط الرشيد لكافة جوانب العملية التعليمية داخل الجامعة؛ وبخاصة ما يتعلق بالمقررات والبرامج الدراسية والأنشطة الطلابية والبحث العلمي وكفاءة الهيئة التدريسية.
- « إيجاد آلية للتقييم الكمي لمدى مساهمة كليات الجامعة ووحداتها المختلفة في تعزيز المكانة الدولية للجامعة في التصنيفات الدولية بوجه عام، وتصنيف "كيو إس" بوجه خاص.
- « تحديد آليات من شأنها تفعيل دور الإدارة الجامعية في دعم توجه الجامعة نحو شغل مكانة متقدمة في تصنيف "كيو إس" ودخولها في التنافس مع الجامعات الأخرى.
- « تفعيل دور وحدة التصنيف الدولي في تعزيز الشراكات مع الجامعات والمؤسسات الوطنية والدولية في مجال تبادل الخبرات التي تعزز مكانة الجامعة في التصنيفات الدولية.

٢- منطلقات الاستراتيجية:

- ترتكز الاستراتيجية على عدة منطلقات رئيسية هي:
- « المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية وتأكيدها على تطوير التعليم الجامعي وتنمية قدرات الجامعات على الدخول في التصنيفات الدولية للجامعات.
- « نتائج الدراسة الميدانية وما كشفت عنه من بعض نقاط القوة والضعف المرتبطة بواقع توافر معايير تصنيف كيو إس ومؤشراتها بجامعة حائل، بالإضافة إلى نتائج الدراسات السابقة التي أكدت في مجملها على ضرورة الارتقاء بالتصنيف الدولي للجامعات.
- « أهمية تحقيق مركز متقدم للجامعة في التصنيف الدولي "كيو إس" وهو ما سينعكس بطبيعة الحال على مستوى رضا عملائها الداخليين والخارجيين، ويجعلها تستقطب مزيد من الطلاب والهيئة التدريسية المتميزة..
- « بعض التوجهات الوطنية وفي مقدمتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ وتأکید مساراتهما على التميز في الأداء، ودخول ٥ جامعات سعودية ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة عالمياً.
- « وجود إدارة جامعية داعمة للجودة والتطوير وامتلاكها رغبة قوية في شغل جامعة حائل مكانة متقدمة في التصنيفات العالمية.

٣- أسس ومراكز الاستراتيجية المقترحة:

ترتكز الاستراتيجية المقترحة على ما يأتي:

• تحسين السمعة الأكاديمية: وذلك من خلال:

« التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس الحائزين على جوائز عالمية في مجال التخصص، واستقطاب أعضاء هيئة التدريس من ذوي السمعة الأكاديمية العالية.

« الاهتمام بالسمعة الأكاديمية للجامعة من خلال التواصل مع أعضاء هيئة التدريس وتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم.

« استحداث برنامج للأساتذة الزائرين وتدويل أعضاء هيئة التدريس.

« رفع نسبة الطلاب الدوليين في الجامعة سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا، وكذلك أعضاء هيئة التدريس الدوليين.

« إنشاء برامج التبادل الطلابي مع الجامعات المحلية والدولية، ومع الشركات والمؤسسات في القطاع الصناعي.

• تحقيق كفاءة وكفاية أعضاء هيئة التدريس: وذلك من خلال:

« وضع خطة لاحتياجات الجامعة من أعضاء هيئة التدريس، واستقطاب الكفاءات التدريسية والبحثية المتميزة.

« الحفاظ على نسبة أعضاء هيئة التدريس السعوديين/غير السعوديين.

« الموازنة بين نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب في الجامعة.

« تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وتحسين كفاياتهم التدريسية والبحثية؛ من خلال البرامج التدريبية الموجهة، وتحفيزهم على المشاركة في المؤتمرات بأوراق علمية وعدم الاكتفاء بالحضور فقط.

• تحسين سمعة الجامعة وخريجها لدى جهات التوظيف: وذلك من خلال:

« استقطاب جهات التوظيف وإشراكها في تطوير البرامج الأكاديمية وتحفيزها على دعم جهود التطوير بالجامعة.

« إنشاء قاعدة بيانات خاصة بجهات التوظيف التي تعاملت معها الجامعة في ضوء متطلبات التصنيفات الدولية.

« العناية بالسمعة المؤسسية للجامعة لدى جهات التوظيف من خلال اللقاءات والندوات واللجان المهنية... الخ.

• تطوير سياسات النشر العلمي وعقد الشراكات والتعاون البحثي الدولي: وذلك من خلال:

« زيادة ميزانية البحث العلمي واستقطاب القطاع الخاص لتمويل الأبحاث.

« وضع حوافز مادية لتشجيع النشر العلمي في المجلات العلمية العالمية المرموقة.

« إلزام أعضاء هيئة التدريس بنشر ورقة علمية واحدة على الأقل سنوياً في المجلات المصنفة عالمياً، ورفع الحوافز المادية لأعضاء هيئة التدريس بناء على عدد الأبحاث المنشورة.

« استحداث آلية لدعم بحوث أعضاء هيئة التدريس المتميزة، ومساندة الباحثين، لتقديم كامل الدعم في مجال البحث العلمي وتطبيقاته، وتسهيل وتسريع إجراءات الحصول على الدعم المالي للأبحاث.

- « عقد الشراكات البحثية المتميزة مع الجامعات العالمية الرائدة بحثياً، وزيادة التعاون الدولي مع الجامعات العالمية المختلفة في المجال البحثي، والتعاون مع المراكز البحثية المختلفة داخل المملكة وخارجها.
- « إنشاء وحدة متكاملة للترجمة ضمن عمادة البحث العلمي، وإنشاء مجلات علمية باللغة الإنجليزية في مختلف الكليات والأقسام الجامعية والمراكز البحثية.
- « تفعيل المراكز البحثية والكراسي العلمية، وإنشاء مراكز بحثية جديدة ونوعية في مختلف الكليات الجامعية.
- « تأسيس علاقات مستدامة مع الجهات الدولية الداعمة للأبحاث العلمية من خلال إنشاء إدارة الاتفاقيات والشراكات، إبرام اتفاقيات جديدة مع الجامعات والمؤسسات العلمية الخارجية؛ لتوفير فرص البحوث المشتركة، ودعوة باحثين ذوي سمعة عالمية في مراكز البحث العلمي المختلفة لعقد ندوات ودورات وورش عمل في الجامعة.
- « تفعيل العلاقة بين الجامعة والقطاع الصناعي واستقطابه لدعم بحوث البحث والتطوير المؤسسي، وتمويل البحوث العلمية.
- الاستفادة القصوى من مخصصات البحث العلمي في موازنة الجامعة: وذلك من خلال:
 - « وضع نظام أكثر فاعلية لمساندة ودعم البحوث العلمية.
 - « الإعلان عن المشاريع البحثية التكاملية بين الوحدات المختلفة.
 - « تأهيل المراكز/المعامل البحثية للاعتماد في ضوء معايير الجودة المتعارف عليها.
 - « بناء بيت خبرة بحثية للتنمية المحلية المستدامة.
 - « تطوير أوعية النشر العلمي والترجمة.
- تطوير الموقع الإلكتروني للجامعة: وذلك من خلال:
 - « إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للجامعة مع تحسين سهولة الاستخدام وضمان تفعيل جميع الخدمات.
 - « تطوير المحتوى الرقمي للموقع الجديد مع مراعاة سهولة استخدام الموقع عن طريق كافة أجهزة التقنية ذات الصلة.
 - « التحديث المستمر لصفحات الكليات والوحدات الإدارية المختلفة.
 - « إتاحة محتويات المقررات والخطط السنوية وكافة اللوائح والأنظمة إلكترونياً لكافة منسوبي الجامعة.
 - « تضمين دليل شامل لبيانات كافة منسوبي الجامعة بالموقع.
 - « تحويل الإجراءات الإدارية الخاصة بالطلاب إلى خدمات إلكترونية تُقدم عن طريق بوابة الطلاب.
- متطلبات تنفيذ التصور المقترح:
 - يتطلب تحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف "كيو إس" توافر المتطلبات الآتية:
 - « التوسع في الشراكات والاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المحلية والدولية.

- « القيام بالتوأمة للبرامج الأكاديمية بالجامعة.
- « زيادة عدد المؤتمرات/ الندوات العلمية المتميزة المنظمة من قبل الجامعة.
- « زيادة عدد المشاركات من منسوبي الجامعة في مختلف اللقاءات والمؤتمرات المتميزة العلمية.
- « استطلاع دوري لأراء المستفيدين من المجتمع المدني عن الجامعة وخدماتها.
- « تحديد معدل العجز في نسب أعضاء هيئة التدريس على مختلف التخصصات بالمقارنة بالمعدلات العالمية والعمل على توفيره.
- « تفعيل آلية تحفيز أعضاء هيئة التدريس على النشر الدولي في المجالات المرموقة.
- « زيادة التعاون البحثي بين منسوبي الجامعة والجامعات الأخرى (المحلية والدولية) بما ينعكس على عدد الأبحاث المشتركة المنشورة.
- « تطوير البرامج الأكاديمية الحالية في ضوء معايير الجودة العالمية ومتطلبات سوق العمل المحلي والدولي.
- « تفعيل مشاركة ممثلي أرباب العمل في مختلف اللجان الاستشارية ومختلف فاعليات الجامعة.
- « استطلاع دوري لأراء الخريجين وأرباب العمل عن خدمات الجامعة، مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- « استقطاب الكفاءات المتميزة من أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين (يفضل حاملي الدكتوراه من الجامعات المرموقة).
- « التحديث الدوري لموقع الجامعة الإلكتروني مع إعاة النظر في تصميم بعض الصفحات.

٦- آليات تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

- تتضمن آليات تحسين ترتيب جامعة حائل في تصنيف "كيو إس" ما يأتي:
- « نشر ثقافة التصنيف الدولي للجامعات وأهميته بين منسوبي جامعة حائل من خلال التعريف بالتصنيفات العالمية وتصنيف "كيو إس" ومعايير ومتطلبات استيفائها.
- « تشجيع أساتذة الجامعة على نشر البحوث العلمية في المجالات العالمية والاهتمام بجودة البحث العلمي، وربط ترقيات منسوبيها بجودة المخرجات البحثية وارتباطها بالمؤسسات الإنتاجية.
- « تحديد البيانات الداخلية اللازمة للمشاركة في تصنيف كيو إس (نوع البيانات- الوصف- جهة الامداد بالبيانات بالجامعة- توقيت جمع البيانات- تنقيح البيانات).
- « عقد اتفاقات شراكة بين الجامعات السعودية وبرامج الابتعاث الوطنية، بحيث يكون لها دور واضح ومسئول في تحديد الاختصاصات التي يبعث عليها الطالب، وكذلك وضع الجامعة من حيث جودة التعليم المقدم بها في التخصص الذي حصل الطالب على الموافقة لاستكمال دراسته به.

« الاهتمام بتأهيل الخريجين الجامعيين لسوق العمل، وتعزيز وتنمية طاقاتهم الإبداعية والابتكارية.

« التعاقد مع أفضل الأساتذة الدوليين من مختلف أرجاء العالم في الجامعات العربية. والاهتمام بمعايير الإنتاجية العلمية لمن يتعاقد معهم من أعضاء هيئة التدريس بوصفه معياراً أساسياً في التعاقد، بحيث يتم التركيز على استقطاب الأعضاء ذوي الإنتاج العلمي المنشور في أوعية عالمية معتبرة (Citation Indexed Journal) لدى جهات التصنيف العالمية.

« تحقيق النسبة المعيارية من أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب، وذلك من خلال زيادة أعضاء هيئة التدريس مقارنة بأعداد الطلبة، مع أهمية ملاحظة نوعية الزيادة، بحيث لا تؤثر سلباً على معيار جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

« تقديم حوافز لمن يقومون بنشر بحوثهم العلمية في المجلات العلمية المصنفة عالمياً وفقاً لتصنيف هيئة Thomson Reuters (ISI) والذي يصنف المجلات وفقاً للسمعة العالمية والمراجعات الرصينة ولعامل التأثير (Impact Factor (IF) أو في المجلات المميزة والعريقة مثل (Nature) أو (Science) أو ما يعادلها، أو يقومون بتأليف كتب أو فصول في كتب تنشر من قبل دور نشر عالمية، أو يقومون بتسجيل براءات اختراع عالمية، أو تم الاستشهاد ببحوثهم عالمياً.

« استقطاب الجهات الدولية لتمويل المشاريع البحثية المتميزة.

« تطوير موقع الجامعة الإلكتروني؛ من خلال عقد مسابقة لأفضل كلية من حيث كمية ونوعية المحتوى في موقع الكلية.

« تبني أساليب حديثة في التدريس بالجوء إلى الوسائل المعلوماتية الحديثة وتكييف أساليب التدريس مع ذلك.

« التشجيع على ربط الجامعة بمحيطها، وتوعية القطاع الصناعي والخدمي بأهمية التعاون مع الجامعة، مما يساهم في تحسين سمعتها الأكاديمية.

« تنفيذ خطة وحدة التصنيف الدولي بالجامعة.

• مراجع البحث :

• أولاً: المراجع العربية:

- أبو العينين، هشام محمد (٢٠١٧): دور أعضاء هيئة التدريس الدوليين في تحسين ترتيب جامعة بنها في تصنيف كيو إس البريطاني، أبحاث المؤتمر العلمي الثاني للمكتبات والمعلومات: النشر العلمي الدولي: الواقع والتحديات والحلول، كلية الآداب، جامعة بنها، ص ١ - ٢٣
- أبوشاور، إزدهار عبدالفتاح (٢٠١٨م): درجة تأثير البحث العلمي في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس أكاديمياً ومهنياً في جامعة حائل / فرع الإناث، مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٥)، العدد (٢)، عمادة البحث العلمي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ص ٣٩٠ - ٣٣٦.
- الأحمد، عائشة سيف (٢٠١٣): التصنيف العالمي لجامعات الدارسين السعوديين في الخارج: الواقع والمأمول، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد ٤، عدد (٢)، يونيو، جامعة البحرين، ص ٥٢٧ - ٥٦٤.
- إسماعيل، علي عبد ربه حسين (٢٠١٥): دراسة تحليلية لمعايير التصنيفات العالمية للجامعات وإمكانية تحقيقها في جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية، ع ٦٠، كلية التربية، جامعة طنطا، ص ٢٠٤ - ٢٥٨.

- بضياف، عبد المالك وآخرون (٢٠١٦): استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية، بحوث المؤتمر العربي الدولي السادس: لضمان جودة التعليم العالي IACQA، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزرقاء الأردنية، الخرطوم، ص ص ٢٥٥-٢٦٤.
- البليهد، نوره بنت محمد (٢٠٢٠): الاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئة الإدارية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في ضوء رؤية المملكة... المجلة التربوية، ج٧٤، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص ص ٧٦٧-٨٠٠.
- التباك، فيليب ج. (٢٠١١): التصنيفات الدولية للجامعات: إطلالة موسم التصنيف، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع٥، وزارة التعليم - مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، ص ص ٩-١٦.
- التوم، ياسر محمد محمد أحمد (٢٠١٨): تحسين تصنيف الجامعات السودانية في تصنيف ويبوميتركس، مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، ع٣، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ص ص ٣٢٧-٣٥٣.
- جاد الله، باسم سليمان صالح (٢٠١٩): الحداثة العلمية الجامعية مدخل للإرتقاء بالتصنيف العالمي للجامعات المصرية وفق مؤشرات QS للتعليم الجامعي: دراسة إستشرافية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع١٢، ج١، كلية التربية، جامعة الفيوم، ص ص ٣٣٣-٤٥٢.
- جامعة حائل (٢٠١٨م): الخطة الاستراتيجية لجامعة حائل، وحدة الخطة الاستراتيجية، حائل، المملكة العربية السعودية.
- جامعة حائل (٢٠١٩): دليل وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، حائل، المملكة العربية السعودية.
- الجديبي، رأفت بن محمد علي بن عبدالله (٢٠٢٠): متطلبات تطبيق إدارة المعرفة بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة وعلاقتها بتعزيز التنمية المستدامة بالمملكة وفق رؤية ٢٠٣٠، المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية، ع٣٦، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ص ص ٥٢-٩٥.
- جويلي، مها عبد الباقي (٢٠١٦): تميز الجامعات المصرية على ضوء تصنيف التايمز وكيو إس الإنجليزي QS & Times، مجلة كلية التربية، ع٢٠، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ص ص ٢٤٦-٢٦٩.
- الحازمي، منال بنت عبدالهادي باخت (٢٠٢٠): درجة توافر متطلبات تطبيق التنمية المستدامة من وجهة نظر معلمات الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية في مدينة مكة المكرمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مجلة القراءة والمعرفة، ع٢٢٠، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص ص ٣٩٥-٤٢٧.
- الحضرمي، نوف بنت خلف محمد عبد الله، و سليمان، هالة عبد المنعم أحمد (٢٠٢٠): دور القيادات الجامعية في تحقيق الاقتصاد الأخضر في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، ع١٢٠، مصر، ص ص ٢٤٧-٢٧٦.
- حنفي، ساري (٢٠١٩): نظام تصنيف مطبوعات العلوم الاجتماعية ونهج الترقية في جامعات النخبة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، إضافات، ع٧، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص ص ٤-٨.
- حنفي، ساري (٢٠١٥): إغواءات التصنيف الأكاديمي للجامعات العربية ووهمها، المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات، ع٣١٣٢، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ص ص ٦-١٢.
- الحوت، محمد صبري، توفيق، صلاح الدين محمد، عبد المطلب، أحمد عابد إبراهيم (٢٠١٥): التنافسية بين الجامعات، مجلة المعرفة التربوية، ع٥٤، الجمعية المصرية لأصول التربية، مصر، ص ص ١٢٧-١٥٧.
- الخيزان، تهاني بنت محمد ناصر، الخضيري، فاطمة بنت علي بن صالح (٢٠١٩): متطلبات الريادة العالمية في الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، ع٣٥، ج٦، كلية التربية، جامعة أسبوط، ص ص ١٠٤-١٢٢.
- الداود، عبد المحسن بن سعد، (٢٠١٧): مسؤوليات الجامعات السعودية في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، المنعقد خلال الفترة من ١١-١٢ يناير ٢٠١٧، جامعة القصيم، ص ص ٤١٩-٤٤٢.

- درندري، إقبال بنت زين العابدين (٢٠١٢): تصنيف الجامعات: الأسس النظرية والمنهجية والتأثير على التعليم العالي العالمي، المجلة السعودية للتعليم العالي، ع ٨، وزارة التعليم - مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، ص ص ١١١ - ١٢٥.
- دهان، محمد، و بوعتروس، دلال، (٢٠١٧): ترتيب الجامعات الجزائرية ضمن التصنيفات العالمية، مجلة دراسات- العلوم التربوية، مج ٤٤ عدد خاص من مؤتمر كلية العلوم التربوية، المؤتمر الدولي: التعليم العالي في الوطن العربي، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، الأردن، ص ص ١٧٣ - ١٨٧.
- سالم، مها على، و الخميسة، صفاء موسى محمد (٢٠٢٠): التوجهات المستقبلية لجامعة حائل في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة الثقافة والتنمية، س ٢٠، ع ١٥٢، جمعية الثقافة من أجل التنمية، مصر، ٣٠١ - ٣٢٢.
- سعد، نيرمين زين العابدين (٢٠١٧م): التحديات التي تواجه تطبيق نظم إدارة الجودة والاعتماد بفروع جامعة حائل، مجلة كلية التربية، المجلد (٦٧)، العدد (٣)، كلية التربية، جامعة طنطا، مصر، ص ص ٧٣ - ١٠١.
- السيداوي، أحمد سيد (٢٠١٥): تأثير مؤسسات المعلومات في تصنيف الجامعات (2)، مكتبات نت، مج ١٦، ع ٤، أبيس كوم، ص ص ١٥ - ٢٩.
- شاهين، شريف كامل (٢٠١٣) الجامعات العربية بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالمي- القاهرة: المكتبة الأكاديمية. ص ١١.
- شعبان، أماني عبد القادر محمد (٢٠١٧): آليات تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات: الجامعات المصرية والسعودية نموذجا، مجلة مستقبل التربية العربية، مج ٢٤، ع ١٠٩، المركز العربي للتعليم والتنمية، ص ص ١١ - ٩٤.
- الشمري، عادل بن عايد (٢٠١٨): واقع حوكمة الجامعات السعودية ودورها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة العلوم التربوية، مج ٣٠، ع ٣، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ص ص ٣٦٩ - ٣٩٧.
- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد (٢٠١١): التصنيفات الدولية للجامعات: تجربة الجامعات السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم " مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي"، ع ٥٤، المملكة العربية السعودية، ص ص ٢٥ - ٣٨.
- الصقري، عواطف إبراهيم علي، المحيميد، يار عبد الرحمن محمد (٢٠١٧): تقويم التدريب مدخل لتعزيز قدرة الجامعات السعودية على التنافسية في المؤشرات العالمية، كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، المنعقد خلال الفترة من ١١ - ١٢ يناير ٢٠١٧، جامعة القصيم، ص ص ٤٦٧ - ٤٩٨.
- الصلاحي، سعود بن موسى بن أحمد السويقر (٢٠١٧): أدوار عمادات البحث العلمي في الجامعات السعودية تجاه التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات... المؤتمر الثامن: مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة: المسؤوليات. التحديات. الآليات. التطورات، مج ١، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، ص ص ٢٩٩ - ٣٢٠.
- عارف، أسامة بن حسن، وآخرون (٢٠١٨): جودة مخرجات التعلم في الجامعات السعودية ودورها في تلبية متطلبات سوق العمل السعودي وفق رؤية ٢٠٣٠، مجلة البحث العلمي في التربية، ع ١٩، ج ٤، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ص ص ٦٨٣ - ٧٤١.
- العباد، عبد الله بن حمد بن إبراهيم (٢٠١٧): نموذج مقترح لرفع القدرة التنافسية لجامعة الملك سعود في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج ٦، ع ٣، دار سمات للدراسات والأبحاث، ص ص ٣٠٦ - ٣٢٧.
- عبد العزيز، كريمان يكنام صدقي (٢٠١٥): تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات: جامعة القاهرة نموذجا، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات، الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، مج ٢، ع ٣٤، مصر، ص ص ٣٠٧ - ٣٢٨.
- عبد القادر، أسامه أحمد محمد (٢٠١٧): المصنوفة الموحدة للتصنيفات العالمية للجامعات السعودية على التنافسية في المؤشرات العالمية، أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، جامعة القصيم، ص ص ٥٠٣ - ٥٣٦.

- العتيبي، فهد بن مصلح (٢٠٢٠) الأهداف الإستراتيجية لوزارة التعليم ٢٠٢٠ وإرتباطها بمحاور رؤية المملكة ٢٠٣٠ وأهداف سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، المجلة التربوية لتعليم الكبار، مج٢، ع١، مركز تعليم الكبار، كلية التربية، جامعة أسيوط، ص ص ٣٣٧-٣٦٦.
- عمادة البحث العلمي (٢٠٢٠) مؤشرات البحث العلمي بجامعة حائل، حائل، المملكة العربية السعودية.
- العويد، نوره ناصر (٢٠١٧): وظائف التعليم الجامعي السعودي والمساهمة في تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، بحث مقدم لمؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠، المنعقد خلال الفترة من ١١ - ١٢ يناير ٢٠١٧، جامعة القصيم، ص ص ٣٧٧-٤١٥.
- غياد، كريمه (٢٠١٨): توظيف التعليم الإلكتروني في تحسين ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف ويبومتريكس، مجلة الباحث الاقتصادي، مج٦، ع٩، جامعة ٢٠ اوت ١٩٥٥ سيكيدة، الجزائر، ص ص ٤١٧-٤٣٧
- الفهمي، مرزوق بن مطر (٢٠٢٠): ضبط وضمان الجودة في المؤسسات التعليمية (المعايير والنماذج والأساليب) في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج٤، ع١٥، المركز القومي للبحوث غزة، ص ص ٧٩-١٠٤.
- قاسمي، شوقي، و سليمان، صباح (٢٠١٦): التصنيف الدولي للجامعات: قراءة في السياقات المفاهيمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع ٩٩، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص ٧٧-١٠٢.
- القحطاني، سعد بن ذعار (٢٠٢٠): خريطة بحثية مقترحة لتخصص أصول التربية الإسلامية بالجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية ٢٠٣٠، المجلة التربوية، ج٧٣، كلية التربية، جامعة سوهاج، ص ص ٦٣٧-٦٧٤.
- قحوان، محمد قاسم علي (٢٠١٤): الاعتماد الأكاديمي وغياب الجامعات العربية عن التصنيف العالمي، مجلة القراءة والمعرفة، ع١٥٣، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ص ص ١٠٥-١٢٧.
- المالكي، مريم عبد الله علي (٢٠١٨): دور إدارة الكراسي البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية، مجلة التربية، ع١٧٩، ج١، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص ص ٧٦٨-٨١٧
- مصطفى، جمال مصطفى محمد (٢٠٠٨): العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، مجلة قطاع الدراسات التربوية، ع ٢، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص ص ٩٣-١٧٨
- ناصف، محمد أحمد حسين (٢٠١٦): تصنيف الجامعات عالمياً في كل من جمهورية مصر العربية وتايوان: دراسة مقارنة، مجلة التربية المقارنة والدولية، س٢، ع٤، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر، ص ص ١٢٥-٢٦٣.
- النايض، سعود بن عيسى (٢٠١١م): معوقات النشر الإلكتروني وعدم الاستفادة منه في الجامعات العربية: جامعة حائل نموذجاً (دراسة ميدانية)، مجلة الثقافة والتنمية، السنة (١١)، العدد (٤٣)، جمعية الثقافة من أجل التنمية، مصر، ص ص ٢١٢-٢٦٧.
- نصر، محمد يوسف مرسى، وآخرون (٢٠١٤): آليات مقترحة لتحسين رتب الجامعات السعودية في التصنيفات الدولية للجامعات، مجلة التربية، ع١٦١، ج٣، كلية التربية، جامعة الأزهر، ص ص ٦١-١٠٦.
- النقيب، مروه ممدوح عبد الله عبد الله (٢٠١٨): تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء معايير بعض التصنيفات العالمية، مجلة كلية التربية، ع٢٤، كلية التربية، جامعة بورسعيد، ص ص ٨٢٢-٨٥٤.
- الهاجري، عبدالعزيز بن سعيد محمد (٢٠١٧): التوجهات المستقبلية لجامعة الملك خالد في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، أبحاث مؤتمر: دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠م، المنعقد خلال الفترة من ١١ - ١٢ يناير ٢٠١٧، جامعة القصيم، ص ص ٣٤٤-٣٥٦.

- وزارة التعليم (٢٠١٦): وثيقة الرؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية، متاح على الرابط <http://www.vision2030.gov.sa>. تم الرجوع إليه بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٦م.
- ويح، محمد عبد الرزاق إبراهيم (٢٠١٣): التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها: رؤية نقدية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع ٤١، ج ٣، رابطة التربويين العرب، ص ٨٧ - ١٣٤.

• ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alnoby, M. (2018): Rankings University World, International Journal of Educational & psychological Sciences, Arabic Institution for scientific Research and Human Development, Cairo.
- Dobrota, M., Bulajic, M., Bornmann, L., & Jeremic, V. (2016). A new approach to the QS university ranking using the composite I-distance indicator: Uncertainty and sensitivity analysis. Journal of the Association for Information Science and Technology, 67(1), 200-211.
- Fauzi, M. A., Tan, C. N. L., Daud, M., & Awalludin, M. M. N. (2020). University rankings: A review of methodological flaws. Issues in Educational Research, 30(1), 79-96.
- Huang, M. H. (2011). A comparison of three major academic rankings for world universities: From a research evaluation perspective. Journal of Library and Information Studies, 9(1), 1-25
- Huang, M.H. (2012). Opening the black box of QS World University Rankings. Research Evaluation, 21(1), 71-78.
- Kehm, Barbara M (2014). Global University Rankings - Impacts and unintended Side Effects. European Journal of Education 49 (1), p102-112.
- Taylor, Paul (2007). International university Ranking Systems and the idea of university Excellence / Richard Breaddock. Journal of Higher Education Policy & Management' 29' pp 245-260.
- Khosrowjerdi, M. (2012): Asian Top Universities in Six World Country Ranking System, Webology, Vol.10, No.2.
- Mahassen Nadim(2011): A Quantitate approach to World University Rankings center for world university Rankings Jeddah, 2011.
- Pusser, Brian (2013). University Rankings in Critical Perspective. The Journal of Higher Education. 84 (4), pp. 544 – 568.
- QS (2020): Quacquarelli Symonds 2021, QS World University Ranking.
- QS (Quacquarelli Symonds) world University Rankings. Accessed 13th March 2014. Available at <http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings>

- Roberts, D. R. & Thompson, L. (2007), University League Tables and The impact on student recruitment. Reputation Management for Universities, Working Paper Series No2. The Knowledge Partnership: Marketing, strategy and communications for an Education World. (<http://www.theknowledgepartnership.com/uk/wp-content/uploads/2012/01/University-League-Tables-The-Impact-on-Student-Recruitment.pdf>).
- Robinson-Garcia, N& Calero-Medina, C (2014): What do university rankings by fields rank? Exploring discrepancies between the organizational structure of universities and bibliometric classifications, Scientometrics, 98, p.1955-1970.
- Shanghai Jiao Tong University (2013) Academic Ranking of world Universities Graduate School of Education, Shanghai Jiao Tong University Accessed 13th march 2014, Available at: <http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html>
- Thakur, T. (2007). The Impact of Ranking Systems on Higher Education and its Stakeholders, Journal of Institutional Research, Vol.13, No.(1), 83-96.
